



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الطراز في شرح ضبط الخراز (نسخة ثانية)

المؤلف

محمد بن عبدالله بن عبدالجليل (التنسي)

وهو ثنائي وغير البصريين الغدز ايدة ثلاثي عند الكوفيين والافصح
 اثبات الغه وقفا لا وصل او عيم يتبنونها قير او قد يتبدل الفه
 ما فيقال انه وقد تقدم على النون فيقال ان وقوله ائنفه باله
 لضبط موبضهم ميمزة المتكلم لان ما صنية ربا عي ميمزة التقدة
 فلذلك يظلت مفعولتي بنفسه احدهما الباء والثاني
 بالضبط والياء زائدة مثلها في قولك تعالى تليث بالدهن
 عن من فيه الباء والياء والياء والياء

كَيْمَا يَكُونُ جَامِعًا مَقِيدًا عَلَى الدِّيِّ الْفَيْضَةِ مَقْرُودًا

كمن ثنا تحتمل او جري احدهما ان تكون حرف جر بمعنى لام التعليل
 والثاني ان تكون مصدرية بخلاف ما اذا دخلت عليها لام
 الجر فانها تنهي المصدرية لامتناع دخول حرف الجر على
 مثله فان جعلنا ما حرف جر تعلقت بالفتحة وجاز في يكون
 الرفع على جعل ما مصدرية والنصب على جعلها زائدة وان مقدرة
 بعدها وان جعلنا ما مصدرية قدرت بلام الجر قبلها متعلقة
 باتبعه وجاز في يكون النصب على زيادة ما وهو الاكثر والرفع على
 جعلها كافت واسم يكون ضمير عائد على التاليف وجامعا خبر ما
 اي جامع العالم الرسم والضبط ومفيد اي فائدة تامة وهو
 خبر بعد خبر او حال من ضمير جامع او هو الخبر وجامعا حال وهو
 على الذي الفيته معهود الفيت متناعهني اصبت وليست
 يعكسية فلا تطلب الامفعول او احد وهو ضمير الفية ومعهودا
 حال منه وعلى الذي متعلق باتبعه او محذوف على انه حال من
 الضبط ومعهودا معناه متعارف قال

مستنبط

مستنبط من من الخليل مستنبر في اسهل من الخليل

الاستنباط الاستخراج والاختراع ومن معني في مثلها في قولك
 تعالى اذ نودي للصلاة من يوم الجمعة والخليل هذا ملو ابن احمد
 شيخ سيويه المرجوع اليه في كلام العرب لفته ونحوها وتم بها وزر
 ورسمها وضبطا وكان عابدا زامدا ورعا يدكر انه يبلي الصبح يومئذ
 الفشاء اربعين سنة وهو المستنبط الثاني للنقط واختلف
 في المستنبط الاول فقبل يحيى بن يعمرو وقيل يفر بن عامر
 وقيل ابن ابي اسحق والصحيح انه ابو الاسود الدؤلي وسبب
 ذلك ان زياد بن ابي شفيق كان له ابن اسمه عبيد الله وكان
 يلحن في قرأته فقال زياد لابن الاسود ان لسان العرب
 دخله الفساد فلو وصفت شيئا يصاح الناس به كل امرهم
 ويعرفون القرآن فابي عليه ابو اسود فامر زياد رجل يعلى
 في طريق ابي الاسود فاذا امر به قرأ شيئا من القرآن وتعمد الخي
 يقرأ الرجل عند مروري ابي الاسود به واذ ان من الله ورسوله الي
 قولك بري من المشركين ورسوله يخف من رسوله فاستوظم
 ذلك ابو الاسود وقال معاذ الله ان يقرأ الله من رسوله
 فرجع من ثوره الي زياد وقال قد اجئت الي ما سألت فاختار
 رجلا عاقلا فطبا وقال له خذ المصحف وصيافا يخالق لون اللباد
 فاذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة واذا منيتها فانقط
 امامه واذا كرتها فانقط تحته فاذا ائنفته بعنه فانقط
 نقطتين يعني التنوين هكذا حتى جاء على اخر المصحف فكان
 ضبط ابي الاسود نقاطا تدور النقط الامام الا انه خالف
 له في اللون واخذ ذلك عنه ميمون الا قرن وعنبسة

منا
 الفة
 الفية
 اي الفشاء

صورة الشكل
 الاول - شكل الى
 الاسود - شكل الى
 سدود - شكل الى
 (مكررة) - شكل الى
 له في اللون - شكل الى
 الى كاتنا - شكل الى
 - اخذ الاشارة
 الخط جامعا - شكل الى

الاثر فيها وان الادغام اذا اطلق حمل على الخالص ومثال ذلك من لدنه
 من ملك من نعمة من رفق وشد مبتدا وهو على تقدير مضافين
 اي ووضع علامة الشديدا وخبره يلزم منه يتعلق المحرور وهو
 الابتداء بالكرة التنويغ لانه نوعه الي لازم في هجاءه والي جائز
 في الواو واليا والما ظهر في ما انهما نكرة موصوفة بمعنى حرف
 والتنوين مبتدا ويدغم خبره ويبد يتعلق المحرور قال
الواو واليا لهذا البقيتا، غنها عندهما اثبتا
علامة التشديد والتكونا، ان شئت او عرفوا والنونا
 تكلم معنا على الحكم المشترك بين النون وما بعدهما اذ تشديد
 الحرف ملازم لتسكين النون وتقرينه ملازم لتعريفها ومراده ان
 الواو واليا اذا بقيت عندهما غنة النون وادغمت فيهما ادغاما
 ناقصا فان الحكم في النون وفيما يقيد منها التخيير بين وجهين احدهما
 تسكين النون وتشديدا ما بعدهما من واو ويا ومما معنى قوله
 اثبتت علامة السكون التشديد والسكون او هذا الوجه
 هو اختيار الراني وابي داود وقد يفهم ذلك عن الناظم من تصديقه
 به ومن تصريحي بذلك في الطاعن التا بعد ما اذمها سواء
 ووجه ان النون لما بقي صوتها اشبهت ما ادغم ادغاما خالصا
 فشدد ما بعدهما في مظهره من جهة صوت الفنة مدغمه
 من جهة عدم قرع اللسان لها في النقط منها على الامر بين معا
 والوجه الثاني انك تعري النون من السكون والواو واليا من
 التشديد لان الحركة ومما معنى قوله او عرفها والنون اي عرف
 الواو واليا والنون ووجه ان تعرية النون تشعير باعدهما لفظا
 في قرع اللسان وتعرية ما بعدهما من التشديد يشعير بانها لم تدغم

ان بقيت غنة النون
 عند الواو واليا
 دار تحتها فاما ادم
 ناطها فاما ادم
 الكون عن النون
 على الواو واليا
 واما ان تعرية النون
 في السكون والواو
 واليا فاما ادم
 واليا فاما ادم
 واليا فاما ادم

فيه
 شبكة
 الألوكة
 www.alukah.net

فيه ادغاما خالصا لان هذا الوجه يلزم عليه الالتباس بالادغام
 ان يجازي عند باضمار حروف الادغام كما قدمنا في التنوين وصورة
 ذلك على الوجه الاول مكذما من يوم من وال وعلى الوجه الثاني مكذما
 من يوم من وال والواو واليا مبتدا خبره اذ وما دخلت عليه والكون
 معطوف على علامة تنبيهها **الاول** قد ظهر مما فسرنا
 به كلام الناظم ان الذي في ضبط النون مع اليا واليا وجره ان لا غير
 ومما ما فسرنا به كلامه وبذلك صرح الراني وبوداود ومن تبعهما
 ممن يعتمد على قوله خلاف ما زعمه من لم يفهم كلام المصنف ولا اعتمد
 على نصه من ائمة هذا الشأن حيث جعل كلام الناظم والاعلى
 ثلاثة اوجه واحد من الوجهين الذين حملنا عليهما كلام الناظم ووجهان
 لم يقل بهما احده من ائمة النقط وكلام الناظم بعيد عما ذكرنا في الثاني
 اقتصر في بقا الفنة على الواو واليا على المشهور ان ابقا ما خاض
 بهما وقد ذكرنا ان من الرواية من ابقى الفنة عند الواو واليا ففعل
 هذا المذهب الحكم عندهما كالحكم عند الواو واليا من ضبط
 ذلك على الوجهين ومكذبا لامر ايضا في النون عند الميم على
 احد الاقوال الاربعة المتقدمة عن ابن مبروح ان الصوت
 الموجود صوت النون يكون الضبط على الوجهين في النون
 عند الواو واليا الثالث الظاهر ان اشترط ابقا الفنة منها
 لا يحتاج اليه الناظم ايضا لما نهينا عليه في التنوين فان الظاهر
 ان قوله ان شئت مستفنا عنه ايضا لان او من قوله او عرفها
 تفيد ما افاده والده سبحانه وتعالى اعلم قال محمد الله
وكما اختلس ويستم فالشكل نقط والتعريف حكم
 حق هذا البيت وما بعده ان يدل على بعد اليقين الذين اولها فحة

ايقار الضم عن الواو
 واللام المسبوقة
 كما ذكرنا هذه الحان
 مما استعمل كما تقدم او
 وكذا الميم هو

في حركات مخصوصه وتسمى
 في حركات غير الخالصه (ا)
 الحركات غير الواو واليا
 الاضطرار في الواو واليا
 (ب) انما مكثرت في الواو
 بروس (ج) في الواو واليا
 ارضبار صورها وحقاها

باقترار الساكن الي علامة الساكن وخالف في ذلك بعضهم نقاط
 العراق فلم يجعلوا الساكن علامة اصلا وقوله فدارة جواب
 شرط مقدر اي ان تستل عن علامة فدارة علامته ودارة خير
 مقدم وعلامة الساكن مبتدا واعلاه ظرف في محل الصفة
 لدارة او خير مبتدا محذوف اي وهما اعلاه وقوله والتشديد
 حرف الشئ شيئين يراد غير معرفة ولا معدودة ولا منقوطة
 ويريد ايضا انما اعلاه اي اعلا الحرف المشدد وحرف اعلاه
 الثاني لدلالة اعلاه الاول عليه وهذا الوجه هو مذهب
 الخليل واصحابه وعليه نقاط المشرق عند بعض العراقيين
 فانهم لا يجعلون للشدة علامة لكن يضبطن المشدد
 ويكركون غيره ومراد الخليل فيما اختاره انه اخذ الحرف الاول
 من الكلام والكلمة بدليل قول الشاعر

الشاعر

نادوهم اذا الجوا الاتا . قالوا جميعا كلهم الافا .
 اراد بالاول الاتركبون وبالثاني الافا كقوله قال بعضهم
 وعلى هذا المعنى رسم الصحابة رضي الله عنهم في المصحف
 اوائل السور فالتفوا بالحرف الاول من كل كلمة منها وفي نظر
 سيبويه وهذا الوجه اختاره ابوداود ومن ينقظ بالحركات
 الماخوذة من الحروف لكون مخترع الجميع واحد وهو الخليل
 قال محمد بن عبد الله بن قيس

ويجعل الشكل كما قلناه امامه او تحت او اعلاه

يعني انك لا تكفي في الحرف المشدد بجعل علامة التشديد
 التي هي الشين فوقه بل لابد ان تضيق الي ذلك شكل الحرف
 فجعلوا واصفيرة امام الحرف يعني في الضم على قول فيه ويا

صفيرة

شبكة

صفيرة تحت الحرف يعني في الكسر والفاصفيرة مبطوحة اعلا
 الحرف يعني في الفتح ومثله في محل الضم على قول وهذا معنى
 قوله كما قلناه اي على حسب ما ذكرناه في اول الكتاب من صفة
 الشكل ومحلها واو من التنوين والضمير في امامه واعلاه عائد
 على الحرف المشدد الذي دل عليه التشديد وتحت مضاق في
 الاصل الي مثله لكنه قطعه عنه وكذلك بنه على الضم ولم
 يبدى الناظم ان تكون الحركة المحعولة فوق من الشين وهو
 الذي نص عليه الداني وغيره ان الحركة تجعل فوق الشين متكررا
 لمحمد بنه ووجه ذلك بعضهم بان الحركة لما كانت تدل على شين
 واحد وما هو التعريف والتشديد يدل على شين التعريف
 والشدة فكانت له مزية استوجب بها التقرب واما حركة
 امامه واسفل فلم تتوار مع الشين والشكل مفعول لم يسم
 فاعله وما قلناه في محل الحال منه والظاهر ان قوله امامه
 او تحت او اعلاه مستغني عنه بقوله كما قلناه وانما التي به
 لتتميم البيت او زيادة بيان وقد يقال انه اراد بقوله
 كما قلناه الصفة فقط واما بقوله البيان المحل فينتفي التكرار
 والله سبحانه وتعالى اعلم قال

- وبعض اهل الضبط لا جعله . يكونان كان بلمر اسفله .
- وقوله فتجا في انهما . يكونان من امامه .

يعني ان بعض اهل النقط يجعلون علامة التشديد دا الي
 وارة وايدل ذلك الدال من شدة وكانهم رجعوا على الشين لتكرارها
 في اللفظ فصارت لذلك ثلثي الكلمة وذلك في حكم الكلف فكانت
 هي اللفظة كلها وعليه هذا الوجه نقاط مدينة النبي صلى الله عليه

في الرضح واما الدال يكونان مع اعم هكذا (٧) في عالم الفتر ومثله اسفل
 هكذا (٨) في عالم الفتر والضم - واخذوا الرضح من تحت (٩)

قوله في الحرف المشدد
 انه وليس على التشديد
 وانه اصل الشين
 يعني بالكتابة

مذهب اهل الفتح
 الحرف في الفتح
 التشديد دال تحت
 الحرف المشدد في الكسر
 وفوقه في الفتح امامه
 في عالم الفتر ومثله اسفل
 هكذا (٨) في عالم الفتر والضم - واخذوا الرضح من تحت (٩)

صدره التشديد
 (١٠) ما طورته
 الا خولاه منه تشدد
 وهذا من صفة المثلين
 واعلم ان
 المشددة وهو الحرف
 اذا كانا
 الخليل لا
 يجمع - ومن ذهب
 ليه اهل الفتح
 لا جعلوا التشديد
 عندهم كما لا
 انك
 وهو
 وتوضيح
 اعني الحرف اذا كان
 (١١) - اما
 في اول المتن
 اليريد على
 والضم والتشديد

وسلم وتبهم عليه تقاط الاندلس وهو اختيار الداني وذللنا
ان هذا الوجه لا يختص باعل الحرف كما اختص به الشين بل يختلف
محلها باختلاف الحركة فان كانت كسرة كانت تحت الحرف وهو
قوله يكون ان كان بكسر اسفله وان كانت فتحة كان فوقه
وهو معنى قوله وفي انضمامه يكون لامر من امامه وانما
لم يجعل فوقه في حالة الضم فيسا على الضمة لان الضمة
انما جعلت فوق مخافة اللبس بالواو والهاء في جعله عائرة
على الشدة وهي المفعول الاول ودال هو المفعول الثاني وفاعله
قائد على بعض واسم يكون في الموضعين عائرة على الهاء
الدال وبقيت الضمة ترومي اسم كان والاربعة المخفوضة
تعود على الحرف المشدود الذي دل عليه التشديد واسفله
ظرف في محل خبر يكون ويكسر في محل خبر كان والباء المصاحبة
اي ان كان مصحوب بكسرة وفوقه في موضع خبر يكون محذوفه
دلت عليه الاولى وفيها مصدر في محل الحال من الهاء في قوله
وفوق على مذهب من يحيز الحال من المضاف اليه مطلقا
اي وتكون الدال فوق الحرف في حال كونه مفتوحا ويكون
خبر الحان محذوفه اي يكون فوق الحرف ان كان مفتوحا
وفي انضمامه متعلق بكون الثانية ومن امامه خبرها
والامر اعتراض بين الاسم والخبر ومعناه لا شك قال
رحم الله تعالى **وطرفاه فوق قائمان** وفي سوي الاعلى منلسان
يعني ان جناحي هذه الدال المفيد عنها بطريقه ان كان فوق
الحرف يكونان قائمين لا منكسرين ولا مائلين وذلك في الفصح
خاصة على ما تقدم هكذا الحمد لله وان كان في غير الفصح المتعق

للفوقية



للفوقية التي عرى عنها بالا على فان ضاحية يونان مبسطة
الى الاسفل لا قائمين ولا مائلين وذلك في حالة الضم
وحالة الكسر لان محله في الضم امام مبدأ قوله الحق
وفي الكسر اسفل مبتدأ برب الناس وطفاه مبتدأ
وقائمان خبره وفوق حال من الهاء في طرفاه العائرة
على الدال وجاز في ذلك لان المصاحف اليد وفوق اما
متصوب غير منون على نية لفظ المضاف اليه واما
متهوم على نية معناه ومنلسان خبر مبتدأ محذوف
تقديره طرفاه عليه الاول وفي سواقي الاعلى
حال من الهاء في طرفاه المقدر كالذي قبله والله

**من غير شكلة ما تتركها والبعض منهم شكلا
كاول وبعضهم في الطرف**

يعني ان نقاط المدينة الذين علامة التشديد عندهم
ذلك يختلف محلها باختلاف الحركة اختلفوا ما يرجع
بين الشك والشك والشك لا على ثلاثة اقوال الا ان الشك
يقضي عن الشكل لتكرره متكرره ففقيه بيان للمهينين
شك والشك ر ب ر ب وصرح باختياره ابو داود
اذوموا وفق للاصل لان هذه الاشياء لم تكن في
المصحف القديم وانما احدثت للبيان لما كان للبيان
بدونه استعنى عنه والى هذا الوجه اشار الناظم
بقوله من غير شكلة لما تتركها والقول الثاني
انه يجمع بين الشك والشك لتكرره في البيان متكررا

حالة ما تتركها
التشديد دالا حصل
توضع عندهم الحرف المحذوف
ايضا فليس لا يستغناء
عن علة التشديد
وقيل لا توضع كما ان
كانت في قوله (س)
عن علة التشديد
وقيل لا توضع وكذا
الحرف المحذوف
ان كان هذا الوجه
او ان كان هذا

حرف المد في موضع المد عليها ما سكن شي عليه من السوء
 وبعض عند من قال فيها الاشباع لان المد اذا اطلق
 يجعل على الاشباع وذلك انما يوجد لورش على احد وارتقى
 الازرق عنه وعليها عول الناظم من اموال عول على
 الرواية الاخرى عن الازرق التي هي التسوية حسب
 ما اختاره الداني لما ذكر حرف اللين اصلا لان التوسط يوضع
 له مدا لا يترى انه العني لنظر عما كانت الامزة فيه متقدمة
 على حروف المد اذ كان المقول عليه فيه عنده التوسط
 ولو استغنى عن ذلك حروف اللين كما فعل الداني لكان احسن
 لان المشهور في التوسط وعليه المحققون فان قيل
 من ابن جملته قوله وفوق واو التي اخره على حروف المد
 فقط ولعله اذ اد حروف المد وحروف اللين قلنا ذكره الالف
 لا تكون الاحرف مبدل على ان ما ذكر معها كذلك وقوله
 كذا خبر مقدم لقوله مثل ونحو معطوف على مثل وفي مد
 ملو على حذف مضاف في اي في مذهب مختار
 وملو متعلق بما يتعلق به الخبر وكذلك لورش والهاء
 في مد عائدة على حرف اللين الذي دل عليه بيني والسوء
 قال **وان تكن ساقطة في الخط الحقة من جعل المط**
 لما فرغ من حكم حروف المد المشبهة وما حققها من حروف اللين
 اشارت الى حكم حروف المد المحذوفة فذكر ان حكمها ان
 تلحق بالجر لكن يجعل عليها المد اذا اصل فيه ان جعل فوق
 حروف المد فاذا لم توجد في الخط الحقة فحافظ على مد
 الاصل نحو شغلوا والنبيين وليسوا من السبب فيه

المد اذا اطلق
 جعل على الاشباع
 قاله تامل
 الاشباع - ام

محل علامة المد
 اذا كان حرف المد
 نفسه محذورا

متصل
 او عند فتح الواو التي لا حروف
 المتعد الساقطة - او عند فتح الواو التي لا حروف
 لم عند فتح الواو التي لا حروف

متصل وكذلك ما كان السبب فيه منفصلا نحو السواء
 وفاو والالف ولا يسمى بسبب ان و به ان لنتم وناو بلة
 الا السوء والى اخرتي الي وكذا الداع اذا وعلمهم وانفكم
 عند ورش وان ترك انا عند قالون كل ذلك تلحق فيه
 حروف المد المحذوفة ويجعل عليها المد غير ان نقاط الفراق
 على مذمبيهم من اياها لا يجعلون مدا وانما ان كل من
 تعلم على المشكوك فاعلم مثلها بما كان السبب فيه السلون
 كذلك نحو الصافات والجمون وتشقون ومجاني
 عند من حذفها وتكن فعل الشرط وساقطة خبرها
 واسمها من غير يعود على الاحرف المتقدمة في قوله واو ثم
 ياء والفاء واخترها جواب الشرط والتي به الناظم ما ضا
 مع كونه الشرط مضارعا وذلك نادر وجرأ حال من الهاء
 في احقها وزعم بعضهم انه حشوي يعني احقها وليس
 قارن عم لانه انما يعني لو تقدم للناظم ذكر صفة الاحاق
 وذلك لم يات بعد **تشبها** **الاول** لا يدخل في كلامه
 هنا حروف المد التي في اوائل السور وان لم تكن موجودة
 في الخط للاجماع على انها لا تلحق قال بعضهم لان الصحابة
 رضي الله عنهم سموها على غاية الاختصار والتقصير
 منها بالحرف الاول بالاحاق فيها مناق لمقصود الصحابة
 وفيما قاله نظر والذي عندي ان الصحابة لم يسموها
 على الاختصار وانما سموها على المعنى لاعل اللفظ فلم
 يحذف منها شيء البتة **الثاني** ترؤ المد فيها
 لم يرد عن القدماء وكذلك اعرض عنه المصنوع انبا عا لاسم

هذه السورة لا يمكن
 لتفسيره في غير النواحي

كالشدة والاشباع والاشمام ونحوه بالحركة ايضا وكان في الصغير المصنوع
 جعلوه بالحركة طرف الباب ثم اختاروا من بقية الالوان للمحقق
 الصغيرة اذ هي افسر فيها حسبما اخبر الله تعالى به من انها تسر
 الناظرين وحسبما ذكره المفسرون من انك والله اعلم وقوله
 فضبط الفا جواب بشرط محذوف تقديره ان تسلسل عن ضبط
 الهمز وضبط مبتدأ وخبره نطقه وبالضبط ما هو في الاصل
 نعمت لنقط لانه لما قدم عليه رجع حاله وما سهل مبتدأ
 على حذف مضاف اي وضبط ما سهل وخبره محذوف تقديره
 نطقه وحذف لدلالة ما تقدم عليه وبالحرف نعمت لهذا المحذوف
 تنبيه ~~هـ~~ لم يذكر الناظم حكم حركة الهمزة والذكي
 عندهم ان المحففة تحرك اذ هي من سرير الحروف واما
 المحففة فان سهلت بين يبي فلا تحرك اذ هي حركتها غير
 خالصة الا ما وقع لهما في او بلسكنه وباب انفكا على غير
 المختار وكذلك لا تحرك للمبدلة حرف مد واما المبدلة حرفا
 محركا فانها تحرك كالمحففة **قال**

موضع حركة المحففة

وذالذي ذكرت في المسهل سهل بين يبي او بالمبدل
 اذا تحركت ففي موجلا وبابه من فوقه ان ابدا
 وهكذا في الف من الالوان **قال**

المحففة التي لا صوت لها

لما قدم ان ضبط الهمز المسهل بنقط بالحرفا وكان مراده بالمسهل
 المحفف على ما قدمناه واقصى لفظه العموم اشار لنا الي
 تخصيص ذلك العموم فقال ان ما ذكرته من المسهل خاص
 بما سهل بين يبي وبما ابدل حرفا محركا اما تسهيل بين يبي فعممت
 علامته نقطة تشبهها بالهمزة المحففة لما فيه بعض الهمزة
 اذ هي

اذ هي تسهيل بين يبي حرف شكاها واما ما ابدل حرفا محركا
 فلبقا حركة الهمزة فيه فصارتا كما انها باقية بخلاف ما ابدل حرف
 مد فان الهمزة ذهبت فيه وذهبت حركتها وهذا الذي صي به
 حرف اجنبى ولم يمثل الناظم لما حقق لظهوره واطراوه وعدم
 توهم المخالفة فيه كما لم يمثل ايضا لما سهل بين يبي لوجود
 بعض الهمزة فيه فصارتا المحقق ولما كان المبدل حرفا محركا
 قد يتفق حظه ولفظه وقد يختلفان خلافا للناظم وان توهم
 المخالفة بينهما في الحكم وكذلك المبدل بما يوافق وما يخالف
 تنبيه على ان لا فرق بينهما قوله سهل بين يبي يشمل مواضع
 منها وارايت وهانئذ وباب اندرتهم ليقالون واحديا روايتين
 عن ورش وباب الله على الشار فانك تجعل في راس الالف نقطة
 حمراء كة على السهل بين يبي مكذبا ما يتم وكذا ان اثبت
 الف ارايت واما ان حذفها فهل تحقق ويحذف النقطه عليها
 او يكتفي بالنقطه لا نص في ذلك والظاهر جواز الوجود في باب
 اندرتهم اذ جعلنا المصورة هي مي الاولى وسهلت
 الثانية على ما يؤخذ من كلام الناظم بعد هذا ومنها
 باب اه الة وباب اه نزل مما صورت فيه احد الهمزتين فقط
 فان نقطه على المختار عند الناظم ان تجعل الصغرى في راس
 الالف والمجرى في راس السطر بعدها علامة للتسهيل مكذبا
 الله اه نزل وسياتي للناظم فيه غير هذا الوجه الاخر
 ومنها جاه امة وجاه اخوة وكذلك بشاه الي عند
 الاقلى وكذلك المتفقان من كلمتين عند من تسهيل لورش
 الحكم ان تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهل مكذبا

X
 X

ومع سلكي حال من فاعلم متعلقا خبر ولا يقدر عامله كونا مطلقا
بل مقيداً بهدي اليه السياق وتقدره مستويا وما يكسر
موصولاً مبتدأ والخبر بوضع ومعناه يبين أو تكون الحاء
بدلاً من العين كما قالوا في ربع ربح ومعناه حينئذ يجعل والمضمو
مبتدأ وخبره الفاي عهد وبه يتعلق فوجه والوسط خبر
لكي والباء فيه معني في وهي الالف صفة لوسط ومن لا يبدل
قال

ثم امتحن موضعها بالعين حيث استقرت صفة دون
كفامنوا في امنوا والسوع في السوع والمسي كالسبع

استحسان اختاره بعض النحاة

لما كانت الهمزة في الصحاح القديمة غير موضوعة بل جعلها
حالاً واحداً من حاء بعد السلف لها هيئة أما نطقاً ووعينا
وكان من اراد وصفها قد يشكك عليه جعلها اشاراً بالالف
الوقفاً وغير فهم الي ما اشار اليه الناظم ان يمكن موضعها
ان يحذف بان ينطق بالعين في موضعها فالموضع الذي
تظهر فيه العين فيه نوضع الهمزة وهذا معنى قوله حيث
استقرت اي العين صفة اي الهمز دون مي اي دون كز
ومثل ذلك بثلاثة امثلة الاول امنوا واشارة الي ما قبل
حرف المد فدخل فيه نحو مسوا ومتكبي فتعولت عامنوا
ومسعولا ومثلين فظهرت العين قبل الالف والواو والياء
فتعمل الهمزة في مكانها والمثال الثاني السوع مثل ما قبل
الهمزة فيه واو والمثال الثالث المسي مثل ما قبل الهمزة فيه
ياء وكه يمثل ما قبل الهمزة فيه الف نحو عاء كتفام بمثله
لما بعد الهمزة فيه حرف مد فالتفت بالالف هناك عن اليا والواو

لتمثيله مما قبل الهمزة فيه حرف مد ولم يات بمثال لما ليس قبل الهمز
ولا بعد ما فيه حرف مد نحو شطعه اذ ليس فيه ما يتوهم بخلاف
ما تقدم اذ قد يتوهم جعلها فيه في حرف المد واقترع في التمثيل
على ما ليس له صورة وان كان غيره تكلم على ماله صورة وما ليس
له صورة لاندرامان ماله صورة فالصورة فيه نحر المومنع على
انه لا يبعد جعل كلامه على العموم والتمثيل بجميع الانواع لا يكره
وقوله ثم امتحن ثم ليست الهمزة من اجل ولا للترتيب اذ مرتبة
الامكان ان يكون سابقاً على قوله وقال ما وجدته من نبر وما
بعد فتلون حينئذ كما في قول الشاعر

ان من ساءت سا ابوه • وموضع مفعول به لا ظرف والضمير
اما عائد على الهمز مطلقاً او على ما لم يصور على الاحتمال الي السا
وبالعين متعلقاً بما متحن وحيث معمول للفتح ومثل دون
وكفامنوا خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك على تقدير قوله
بعد الحاق يحكى به عامنوا وما عطف عليه وبذلك القول
يتعلق المحروران بقى والتقدير كقوتك عامنوا والسوع
في امنوا وفي السوع وقوله والمسي كالسبع مبتدأ وخبر
قال رحمه الله تعالى

• وخصت العين لما بينهما • من شدة وقرب محرابها •
يعني ان اختصاص العين بالامكان جام من اجل ما بينها وبين الهمزة
من التماثلية من وجهين احدهما كون الهمزة شديدة والعين فيها
بعض الشدة بخلاف سائر حروف الخلق الشدة ليس يخرج منها
شي من الخلق في اشارة الهمزة من حروف الهجاء اما اشارة
في المحرر والصفة وهو توجيه حسن ولديك اقتصر عليه الناظم

وذا مبتدا ولا خبر نعت له واختير في محل الخبر وبه يتعلق
 في المتفتحين واول مبتدا وخبره محذوف تقديره اختير
 دل عليه الاول وبه يتعلق في المختلفين قال
ففي اتفاق تحمل المبينة من قبلها ووقوعها المبينة
 يعني انك اذا بنيت على الوجه المختار في المتفتحين وهو
 مذهب الكسائي فوجه النقطة فيه ان تحمل الهمزة المحققة
 التي عبر عنها بالمبينة نقطة صفرا قبل الصورة التي بي
 الالف وتحمل على الالف علامة الهمزة المسهلة بين بي التي
 عبر عنها بالمبينة نقطة حمرا هكذا انزل الله فان قلت
 اطلق الناظم في هذا النقط فظاهر كلامه انه يحير علي
 قراءة التسهيل بين بي وعلي قراءة البدل حرف مد وليس
 كذلك عند حمل النقط بل هو عندهم خاص بقراءة التسهيل
 بين بي قلت انما فعل ذلك اتكالا على ما تقدم له من ان
 علامة التسهيل انما تجعل للمسهلة بين بي او بالبدل حرفا
 محركا دون ما ابدل حرف مد وكذا لا يرد عليه ما كانت
 الثانية فيه ساكنة من هذا القسم نحو وامن فكانه يقول
 اجعل الاولى من المتفتحين وهي المحققة التي عبر عنها بالمبينة
 نقطة صفرا قبل الالف واجعل الثانية ان كانت مسهلة
 بين بي وهو مراده بالمبينة نقطة حمرا على فلا تدخل في كلامه
 المبدلة حرف مد ساكنة كانت او متحركة وفي قوله المبينة
 اشعار بان هذا الحكم خاص بما ذكر اذا كانت محققة واما لو
 خفت بالنقل نحو رحيم انشفتهم فلا تجعل الصفرا
 وهو كذلك لان الذي يجعل حينئذ في موضعها انما هو جرة

كما

كما يقول بعد هذا وقوله ففي اتفاق الفامشيرة بالسببية
 ان نقط هذا الموضع وما وعطف عليه مسبب عن الاختيار
 الذي ذكره الناظم وتجعل مبنى للنائب وهو الفامل في المحرورين
 والظرف تلبس بان الاول ذكر الناظم هذا في نقطة المتفتحين
 وجهها واحدا وهو جعل المحققة نقطة صفرا قبل الصورة
 والمسهلة نقطة حمرا فوق الصورة بنا على مذهب الكسائي
 الذي اختاره في المتفتحين ولم يتكلم على ما اذا خذ
 فيها بمذهب الفراء وكذا حينئذ في نقطه وجهها واحدا
 جعل المحققة صفرا فوق الصورة والمسهلة نقطة حمرا في
 السطر اذ لا صورة لها كما دل عليه نوم قوله وكل ما وجدته
 من نزل البيت هكذا انت الله والوجه الثاني مثله
 الا انك تجعل النقطة على الف حمرا هكذا انت الله ويطرد
 هذا الوجه مما يذكره الناظم بعد هذا في اجماع ثلاث هجرات
 وهذه الواجهة الثلاثة منصوصة للتقدم وان ارد بعضهم
 هنا وجهها اذ يعاين على مذهب الكسائي وهو الحاق الوصرا
 وجعل الصفرا عليها قيا ساكنة على ما ذكره الثاني في النقط
 لمن يحقق الهمز بين اذ جاز في الثانية مع لونها المحققة بنا على
 مذهب الفراء ان تحقق وتجعل عليها الصفرا وفي قياسية
 نظرا اذ لم ينص احد على جواز ذلك في الاولى وما ذكرك الا
 لانهم يرون ان الحاق الثانية انما هو مراعاة لمن يسهل
 الا ترى انهم فعلوا ذلك بعد تصوير الاولى في مواضع
 من المختلفين منها اوتيسكم وانفكا ولو قرنت بالتحقيق
 والاوولي لا يمكن فيها مراعاة التسهيل اذ لا تسهل القرب للسهل

من الساكن والساكن لا يكون اولا والثاني فتصير الناظم وغيره
هنا على بيان نقط هذا النوع على قراءة التسهيل ولم يتكلموا
على نقط قراءة البدل حرفا مبدلا لان البدل حرف مد لا يعمل
عليه علامة حيا دل عليه كلامه اول البيا وانما النظر
حينئذ في موضع المد وعدمه والناظم يذكر ذلك بعد
هذا وهنالك يستوفي الكلام عليه ان شاء الله تعالى قال
وفي اختلاف فوقها صفره ونقطة امامها حمرا
هذا الكلام موقوف على الذي قبله فهو مبني على ما اختاره
النقاط في المختلفتين وهو مذهب الفراء ومفني كلامه
انك تجعل الصفر التي هي المحققة فوق الصورتين وتجعل
علامة التسهيل نقطة حمرا في السطر اذ لا صورة لها
حيما دل عليه قوله وكل ما وجدته من نبر البيت هكذا
انزل له الاقوله فوقها الصفر اجمال لان ثم من المواضع
ما لا تجعل فيه الصفر وهو حيث تنقل حركة الهمزة اليها قبلها
شوجا حازرا له اختلفا نزل فانك لا تجعل الصفر على
الاولا ونقطة لورش وانما جعل ميناك جرة لكن هذا الاجماع
يفسره الناظم بهذا بقوله وان يكن مسكن من قبل الهمزة
والعامل في معولات هذا البيت كرها جعل المذكور في البيت
الذي قبله لانها كلها معطوفة على معولاته قال
وان تشا فاجعل هناك ما سهلا واوا بنحو قوله انزلا
والباقي من في اليا من المختلفين حمرا
ما ذكره نقط نوع المختلفتين على المختار الذي هو مذهب الفراء
اشار ميناك فيه وجه اخر على مذهب الفراء ايضا وهو الذي

قبله

قبله غير انك تلحق واوا حمرا في باب انزل وتجعل فوقها علامة التسهيل
وكلهم من هذه اليا في الاتصال بما بعدها حكم الثانية ولذات سكت
الناظم عن بيانه اذ جاعل في فوق الاصل وانما لم يصرح بنقطة التسهيل
لانه حيز مما تقدم في قوله ونقط ما سهل بالجر واصورة ذلك
هكذا نزل لقي له وهذا الوجه مرجوع عند النقاط
والراجح عندهم هو الذي قبله ولذات يدايه الناظم فان قلت
ظاهر كلام الناظم انه يلتفتي بالحق واليا والواو عن النقطة
فلعله يرى ذلك ويكون ما الحق عوضا عن النقطة قلت
كلامه وكلهم غير يجهل ما قلته ويجهل ان يكون ما ذكره فيما
اذا اجتمع ثلاث والحقت الثانية بدل على ان الاحاق لا يلغى
عن نقطة التسهيل وزعم بعضهم انه يدخل هذا النوع على هذا
الوجه ما دخل في الفكا واو يسلم وليس يارجم لان جعل
الدائرة ميناك انما هو على توهم الزيادة فاقدمنا وذلك
منشور مع الحذف وان تشا شرط ومفعوله محذوف وتقديره
على ما تقدم والجواب فاجعل واوا مفعول ثان وهو على حرف
التفت اي حمرا يدل عليه حمرا الذي بعده واليا مفعول
على واوا حمرا حال وفي اليا متعلق باجفرو من المختلفين حال
من الباقي تنبيه ذكر الناظم في نقط المختلفتين وفي
جاري على مذهب الفراء ولم يتكلم على ما اذا اخذ فيهما
مذهب الثاني ولد حمرا وجه واحد وهو جعل الاولي
في السطر والثانية ان كانت مكسورة تحت الصورة
وفي وسطها ان كانت مفهومة ومجموع هذه الثلاثة
الوجه منصوبة للقدمنا وزاد ميناك ايضا بعضهم وجها

امتناع عن صفة

لربما الذي تقدم له في المتفقيين وقد مرنا به هناك قال
والهتئنا في الزخرفه وقوله امتنم مستهمسا
الحكم فيهما كما تقدم ما
مراده بالهتئنا في الزخرفه قوله تعالى وقالوا الهتئنا خير ام هو
وقيد بالزخرفه احترامهما في غيرهما لقوله تعالى اينالتركوا
الهتئنا ومراده بانتم المستهمم به قوله في الاعراق قال فرعون
امنتم به قبل وفي سورة طه امنتم له ومثله في سورة
الشعرا وقيد بالاستفهام اما احترام من غير هذه المواضع
الثلاثة نحو قوله اذا ما وقع امنتم به واما احترام من قسرة
من قر المواضع الثلاثة بصيغة الخبر وقد رويت عن وريث
من طريق غير مشهور وقوله الحكم فيهما كما تقدم ما يعني
انك اذا نظرت بين ممة الاستفهام وممة القطع احتمل
جعل الصورة الاولى واحتمل ان لا تكون للاولى فان جعلت
للاولى فلا اشكال وان لم تجعل لها على ما هو المختار في المتفقيين
احتمل جعلها للاولى من الاخرين والثانية منهما اذ هما من باب
الامتني المتفقيين على ما قدمنا ويدخل في قوله كما تقدم
حكم النقط وهو انك تحصل الحقيقة نقطة صفرا والمسرلة
نقطة حمرا وعموم قوله كما تقدم يقتضي ان المختار جعل الصورة
الاخيرة التي هي الاصلية لكن الناظم استدرت في كلامه
ما يرفع هذا على ما ياتي والهتئنا محلي بقول محذوف مقدر
بينه وبين الواو يدل عليه ما بعده والتقدير وقوله الهتئنا
وفي الزخرفه حال من الهتئنا والقول المقدر مبتدا والمخرج به
بعد معطوف عليه ومستفهما حال من امتنم والظاهر ان اسم

مصدر

مصدر على حذف مضاف اي ذا استفهام واظلم مبتدا وفعي
اما متعلق به او صفة له وكان تقدم خبر عنه واجملة خبر عن
المبتدا الاول المقدر والرباط الصمير المحرور يعني وانما جمعه وان كان
ما يعود عليه في كلامه شيان وهما الهتئنا وامنتم لانه نظر الي
مواضعها وذبت امنتم في ثلاثة مواضع كما تقدمنا قال
لكن بعد الف الحقتا . حمر مثل هذه ان انتا .
جعلت هذه هي للمينة . فان جعلها هي المسكنة .
فالالف المحرور قبل الحقتا . فانقط علينا وينقطع عن .
لما كان عموم قوله الحكم فيهما كما تقدم ما يقتضي اختيار جعل
الصورة الاخيرة التي هي الاصلية كما قدمنا وكان المختار عند
النقاط منا جعل الصورة للوسطي ان لا يتوالي الحذف معه
بخلاف غيره اذ يتوالي فيه الحذف استدرت الناظم هنا
بيان الوجه المختار فاشار الي ذلك فجعل بعد الف الحقتا
الف حمر مثلها ويعني بقوله مثلها ان هذه الالف الحمر تكون
مساوية للالف الحقتا التي عليها تقود الاشارة في الصورة
والقدر وان كانت مخالفة لها في اللون وشار بذلك والله
اعلم ان ما يفعله لشر من الناسي من عدم التحقيق في السطر
ليس بصحيح وهو كذلك عند المحققين خلاف ما عند اللبيب
الذي اختار تقدم ايصالها الي السطر ولم يبنه على جعل النقطة
الصفرا في السطر لدخول ذلك في عموم قوله اختم فيهما كما
تقدم وصورة ذبت هكذا الهتئنا امنتم وهذا الوجه
هو المختار عند النقاد كما قدمنا للفتنة التي ذكرناها من عدم
توالي الحذف فيه وكذلك بدأب الناظم وقوله ان انت جعلت

منه هي الملية بياد هذا الوجه المختار اي انما تحقق الالف الحزوا
 بعد الكلا اذ جعلت الكلا التي عليها بقود الاشارة هي صورة
 للامرأة المسرلة التي عبر عنها بالملية وقوله فان جعلت ما هي المسكنة
 في اشارة الي ان في المسالك وجرى اخرى مبينين على جعل الالف
 الكلا التي بقود عليها ضمير المفعول والفعل صورة للاخرة التي
 عبر عنها بالمسكنة احرى ان تحقق الالف لجرى قبل الكلا وتقبل
 عليها علامة المسرلة كذلك الهمزة امتم والثاني ان يتكفي
 بالنقطة على الحاق الالف كذلك الهمزة امتم ولم يتكلم في
 مدبرين الوجوه على حدة المحققة والمبدلة حرف مد التقابها
 تقدم وحذف الناطق اسم لكن في قول الشاعر ولكن ربحي عظيم
 المشافر والتقدير في ما كنتك واحقنا خبرها وهو بمعنى
 تحقق والفراديه الكلا اما لان الاطلاق محمول عليها واما
 لانها على حذف النعت اي الف كلا وجرى نعت محذوف وتذكرت
 مثلها بقدره القا وان انت جعلت شرط حذف جوابه لدلالة
 ما تقدم عليه وانت فاعل محذوف يفسره ما بعده وكان
 تافه احذف الفعل لفصل فصارت الالف مفعول باحقن
 وبه يتعلق الظرف تنبيهه ذكر الناطق في هذا الفصل
 ثلاثة اوجه احدها على لون الصورة للوسطى والثاني
 على لون الصورة للاخرة وقد تقدم انه يصح جعل الصورة للاولي
 وان كان من جوحا ويخرج عليه وجرى ان احدها جعل الصغرى
 على الصورة والحاق الفئ بعدها وجعل علامة التسريل على
 الحزوا التي تلي الكلا هكذا الهمزة امتم والثاني مثله الا انك
 تكفي بعلامة التسريل من الحاق صورتها هكذا الهمزة امتم

فمن

فمن خمسة اوجه منصوصة للقدم في هذا الفصل لتافع
 وهي مفرعة على تسريل الثانية بين بين وهو مذهب فالون
 والراجح عند ورثي مدنا ولدت لم يتكلموا على نقط هذا الفصل
 على رواية البدل لانها من جوحه مدنا عندهم وان كانت راحة
 في غير هذا الموضع من المفتوحين وبنامهم ايضا على ان مد
 الثالثة المبدلة طبيعي او متوسط وللماخزين في المسألة
 وجوه كثيرة مفرعة على التلفيق وعلى بدل الثانية وعلى
 اشباع مد الثالثة وتخرج بعضها على نقط تحقيق الثانية
 ذكر بعضهم مدنا وهو ما حب كشف القيام نحو من خمسين
 وجها اعرضنا عنها كلها لعدم تعرض القدم ما شي منها
 ولبطالان بعضها وبنفق بعضها واقترنا على ما نص
 عليه القدم من امة هذا ان رضي الله عنهم والله الموقر
 فق قال رحمه الله تعالى

• وان يكن مسكن من قبله صح فتحكمها نورش نقل
 تسقط ما من بعد نقل شها وجرة تجعل في محلها

هذا الكلام راجع الي فصل اجتماع الهمزي في كلمة على اى وجه
 كان لا الي الفصل الذي هو متصل به وهو فصل اجتماع ثلاث
 همزان اذ لم يوجد ما قبله ساكن ومعنى كلامه ان ما ذكر
 من الهمزة الاولي تجعل نقطة بالصفراء انما هو عند من لا ينقل
 الحركة من الهمزة الي السان قبلها وهو قالون ولذا من ياخذ
 بالنقل حيث لا توجد شروطه واما اذا وجدت وهي كيون
 ساكن صحاح قبلها فان الحكم جعلها حينئذ عند من يقول
 بالنقل وهو ورثي الا جعل النقطة الصفراء تسقطها وجعل

انظر كتاب كشف
 الغمام

باب جمع صفاتها

بعد الهمزة المبدلة فيه ساكن ولا يدخل في ذنت ما وقع بعدها
 فيه متحرك وذنت في الهوا منتهم في سورة الملك فلا يمنع
 فيه المداد لا سبب بعده وقوله تفسر شأنه يعني ان ما اجتمع
 فيه امرتان متفقان في كلمتي وايدلت الثانية منهما حرف
 مدرو وجده بعده ساكن فانك لا تجعل علي ما مدا اصلا ولا وقت
 في ذنت بين المفتوحين وغيرهما اما من شأنه من لغة الامم
 ولا ينظر الي الحال فلا اشكال على مذهبه واذ كان لا يميز فيما
 كان من كلمة واحدة فاحري ما كان من كلمتين واما من لا يراعي
 الاصل بل ينظر الي الحال فيفرق بين ما كان من كلمة وما كان
 من كلمتين يلزم المد في الاول وصل ووقف وعدم لزومه
 في الثاني اذ لا وجود له في الوقف فيه فان قلت تقرر عند
 ارباب هذا الشأن ان الضبط مبني على الوصل فيلزم في ذنت
 ان يجعل المد فيما كان من كلمتين لو جوده في الوصل قلت
 كان الناظم رايا ان ذنت خاص ما بقي على اصله كما تحقق
 او نزل منزله كالمسرح بين بين او بالبدل نحو من وما اخيه
 حرفا محركا واما ما خرج عن اصله بالكلمة فانما يراعي
 فيه اتفاق حال الوصل والوقف فلذلك منع قياسه على
 باب لان باولو اتفاق الوصل والوقف فانما يراعي اتفاقهما
 عند من ينظر الي الحال خاصة لا يراعي ان باب انت مع
 اتفاق حال الوصل والوقف فيه لا يوضع فيه المد اذ اراعي
 اصله واعتلم ان ما ذكره الناظم في هذا البيت ملومس وانيه
 رحمه الله تعالى اذ لم يتركه القدماء في ذنت بوجه وكلامه في
 ذنت محايج وفيه دليل على تملكه في هذا الفن وليت خبر مقدم

والمبتدأ

والمبتدأ ان وما دخلت وفي متعلقة مما تعلق به الخبر ومعنى
 تفتبر تقيس بدليل قوله بقر ولا تقس والضمير المنصوب
 بتفتبر عائد على انت وشا انشره مفعول بتقس ويظهر مفعول
 فخرن تقديره وبابه بدليل ما قبله نلتبسه وقد مرنا
 في لقط باب انت عند من يسر له في ثلاثة اوجه واما
 على قراءة البدل فذكر الناظم فيه وجهين بناء على جعل الصور
 الثانية ومما وضع المد على الالف وعدم وضعه ولو اخذ
 فيه بجعل الصورة للاولى لجاز فيه ثلاثة اوجه الحاق
 الثانية مع جعل المد عليها والوجه جزاها على المد والجزء
 بالمد عنها فيتوصل فيه على البدل خمسة اوجه متضافة الي
 الثلاثة التي على التسهيل فجميع ما لورث في هذا الفصل
 ثمانية اوجه وانه الموفق والرحيم الله تعالى
القول في الصلة عند الوصل وحكم الابتدائ في النقل
 عادة غير الناظم ذكر هذا الباب قبل باب الهمز وهو لا يلق
 اذ يجمع ما في هذا الباب اما علامة حركة واما علامة اسكون
 غير ان الناظم نظر الي ان اصلها همزة فلذلك عطفه لباب
 الهمز والذي ترجمه لنا ثلثة اشيا الاول حال صلته
 الف الوصل والثاني حكم الابتدائ بها والثالث حكم المنقول
 عند من اخذ به واعلم ان القدماء رضي الله عنهم لما راوا
 ان همزة الوصل ساكنة في الوصل اذ وان يصنعوا ذلك
 علامة تدل عليه فاصطحو على ان جعلوا ذلك حرة كالحرة
 التي هي علامة اسكون عند نقاط الاندلس فلما كانت
 الحرة في الساكن دالة على سقوط الحركة منه جعلوا هذه

الوصل والابتداء والنقل

علم الهمز عند القياس
 ونقاط الهمز في القياس
 المخرج ذلك

الحجة دالة على سقوط هذه الهمزة في الوصل لان النقط مبني
 على الوصل يجامع الدلالة على السقوط وكذلك قال الداني لو جعلوا
 دائرة لكان حسنا لان الدائرة هي علامة السكون عند تقاطع
 المدينة وهذا كله عند غير المشاركة وما المشاركة فانهم
 يجعلون على همزة الوصل دالا مقلوبة دلالة على زيادتها
 وسقوطها وكانهم اخذوا اخر حرف من زائدة واما الابدال
 فكان القياس ان لا تجعل له علامة لان النقط مبني على الوصل
 لا على الابدال وهذا الحكم فيه عند المشاركة ان لا تجعل
 له علامة رعيما للقاعدة واما غيرهم فاختاروا جعل علامة
 الابدال اما لانه يخشى بسبب جعل علامة السقوط ان يكون
 ساقطا وصلا ووقفا كما دلت الدائرة على ذلك نحو تلقاي
 وما خشيته ان يتوهم ان يكون الابدال موضع الصلة
 الصلة فجعلوا علامة الابدال تمييزا على ثبوته ووقفا وعلى
 انه لا يكون ابتداءه تابعة لمحل الصلة واصطالحوا على جعل
 ذلك نقطة لنقطة الاحكام صورة لا لونا واما النقط فلما
 كانت الهمزة فيه تسقط وصلا ولا تثبت الا ووقفا لم يكن
 بينها وبين همزة الوصل فرق فعملت فيه الحجة الدالة على
 السقوط كما جعلت في همزة الوصل غير انهم فرقوا بينهما في
 العبارة فسموا التي في همزة الوصل صلة للمناسبة وابقوا
 التي في النقل على اسمها الاصل الذي هو حرة وفي الصلة
 متعلق بالقول وهو على حرف مضاف اي في حاتم الصلة
 وعند الوصل اما حال من الصلة او صفة له وهو على حرف مضاف
 اي عند الف الوصل وحاتم معطوف على حكم المقدر وشم النقل

علامت الهمزة عند
 الابدال تمييزا
 (ص) عن الابدال
 دلالة على زيادتها
 اما غيرهم فاختاروا
 جعل علامة الابدال
 اما لانه يخشى بسبب

يقدر فيه مضاف مماثل للذي قبله اي ثم حاتم النقل والاقرب ان
 النقل منا بمعنى المنقول الحركة والـ
 فصل الحركات تتبعه فقوله من بعد فتح موضع
 ونحوه ان كسرت ووسطه ان صفة كذا انت مرتبطة
 اشارة منا الي بيان موضع هذه الحجة المسماة بالصلة من
 محلها الذي هو الف الوصل واستغنى بذلك عن بيان حاتم
 جعلها اذ بيان موضع الشيء ثان عن وجود ذلك الشيء
 ومراده ان هذه الصلة تكون تابعة لحركة ما قبل الف الوصل
 في اللفظ فاذا نطق بما قبلها مفتوحة كانت الصفة فوق
 الالف وان نطق بما قبلها ممدسورا كانت الصلة تحت
 الالف وان نطق بما قبلها مضموما كانت الصلة في وسط
 الالف لازمة كانت تلك الحركة كانت او عارضة فان قلت
 ليس في كلام الناطق بيان يكون الحركة المرعاة قبلية ولا
 لفظية قلت اما لو زما قبلية فلكون ما بعد رمز الوصل
 لا يوجد لا ساكنا واما لو زما لفظية فلا تا لواقفنا الخط
 لزم بقا كثير من المواضع بلا صلة وهو ما يكون ما قبل
 الالف فيه ساكن لكنه يسقط في النقط وصلا نحو يا ايها
 الناس وقالوا الحق في الله واذا عرفت ان المراد مما قبلها
 الحرف المنقوط به فلا فرق بين ان تكون له صورة في الخط
 نحو قال الله به الله يقول الرسول وبين ان لا تكون له صورة
 في الخط نحو الم الله نفورا استكبارا محظورا انظر
 على ما تقدم فيها دلالة على مرين وجود ما يدل على سقوط
 الوصل وموضعها يدل على حركة ما قبلها وقوله فصلة

الوصل

جعلت النقطة تحت الالف خوارتيم فان قلت هذه
 النقطة الدالة على الابتداء هل تكون متصلة بالالف او
 منفصلة عند قلت الذي عند الاممة ان هذه النقطة
 هي حركة همزة الوصل وقد يوجد ذلك من قول الناظم لو وضع
 الشكر والارحام على ان حركة الفتح والكسر لا تكون متصلة
 بحر فيها ولذلك حركة الضمة عند الهمز وورد اشار الناظم
 الي ذلك بقوله اما ما لان ما يكون اما ما لا يكون متصلا
 اذ لو كان متصلا لقال وسط الا تراه كيف عبر في الصلة
 بالوسط اذ كان الحكم فيها الاتصاف ولما كان الحكم في
 الابتداء عند الانفصال عبر فيه بامام وهذا غير ما عند
 كثير من التحقيق معه اذ يجعلها معا متصلتين ويركب
 على ذلك استئذ وامية لامعول عليها اذ لم تصادق
 محلا فان قلت قد عبر بعض الامم يجعلها في الوسط
 وطوقتها لا اتصال قلت الا قرب ان ذلك تسامح
 والمراد مقابيل الوسط لا الوسط نفسه بدليل انما قسم
 على التقدير عنها بالحركة وقد يخرج ذلك على القول الضيق
 القابل بان الضمة تجعل في وسط الحرف فيختص الاتصال
 بالضم بناء على هذا القول ويقتضي الفتح والكسر منفصلين
 باتفاق فان قلت البيت الثاني يعني عنه قوله في البيت
 الاول كوضع الكسر قلت الذي عند الناظم ان قوله كوضع
 الشكر انما يفيد فصل الابتداء عن الالف وما يحكى من الالف
 فقد يتوهم فيه انه يكون تابعا لما قبله كما هو ان في
 الصلة فاشارة في البيت الثاني الي رفع هذا التوهم بان الابتداء

انما

انما يفيد في حركة همزة الوصل نفس بالاحركة ما قبلها ووضع
 مبتدأ خبره نقطا والمجرور ان فتله ويحتمل الثاني الحالية
 والتعليق بوضع والظروف الثلاثة تتعلق بوضع وتحذوف
 تقديره منه يفره ووضع وفتح من فروع تحذوف وتقديره
 وجوز احوية الشروط الثلاثة محذوفة لوجود ما يدل عليها
 وجمع الناظم بين ساكنين صحيحين في القاوية وذلك غير
 جائز عند القرويين تنبيه قول الناظم اذام
 يضم ابتداء تافيه دليل على ان علامة الابتداء لا تجعل الا فيما
 يمكن الوقوف قبله كما لا مثله التي قد منا واما ما لا يمكن الابتداء
 لا تجعل الا فيما يمكن الوقوف عليه كما لا مثله التي قد منا واما ما
 لا يمكن الابتداء به لعدم امكان الوقوف قبله فتواتبه ووايه
 وكالذي وباسم ربك واذمب فلا تجعل فيه نقطة الابتداء
 اذ لا يتدرب به وهو صحيح ولا يمكن ان يخالف فيه احد من
 كامل كلام القدماء وجره يدل على ما قلناه بهذا الذي يقول
 جري استعمال نقاط بلدنا على الدلالة على كيفية الابتداء
 همزة الوصل لا نظرا للقاري الي معرفة ذلك اذا وقف
 على الكلمة التي قبلها ومكسر القظ ابي داود فقي قولها
 ما موكالتصريح بما ذكرناه وابه اعلم قال

وحكمها بالورث في النقل حكمها في الغات الوصل
 تقوقه او تحته او وسطا في موضع الهمز الذي قد سقط
 لما كانت الهمزة المنقولة بالحركة تسقط في الوصل وتثبت
 في الابتداء صارت الهمزة الوصل اذ من اشارنا مسأوتها لذلك
 في جعل الحركة الدالة على السقوط وفي تبعية محل الجر لما

النقل

قبلها والي ذلك اشار الناظم فكان يقول حاتم جرة المنفصل كما هم صلة
 الوصل في الوجود والحل والمقتضى ايضا فيما قبلها ما كان منطوقا
 به فان نطق بها به مفتوحا كانت فوقه الالف نحو قد افلح
 ولم احسب الناس وفي كيدا يحسب وان نطق به مكسورا
 كانت تحتها الالف نحو من املاق وجمعان الانسان ورافعة
 اذا رجبت وان نطق به مضموما كانت وسط الالف نحو قول
 اوصي ولاي يوم اجلت وسوا كان الحرف المنطوق به قبلها
 موجودا في الخطاب لا حسب ما مثلناه بما قدمناه ايضا
 في صلة الف الوصل وقوله ففوقه يعني ان نطق قبله بهم
 ثم اشار بقوله في موضع الهمز الذي قد سقط الى رفع ما قد
 يتوهم في او ان تكون للتخيير فاشار بمو الي انهما للتفصيل
 وان ذلك على حسب ما قبلها وفيه مع ذلك اشارة الي
 ان ذلك المحل الذي ملو تابع لما قبلها موافق لمحل الهمزة
 قبل ذمها بها بسبب النقل قال بعضهم ولا جراتفاق المحلين
 لم يخرج منا الى علامة الا بتواكون الجرة مقبلة عنه
 لاجل اتحاد موضع الجر وموضع حركة الهمزة دائما بسبب
 كون الحركة التي قبله في حركة مجازي ميم الوصل اذا الغالب
 فيه اختلاف المحلين وما قاله في ذلك متجه والله اعلم وما
 ذكره الناظم وفيه من الامة من ان الجرة الدالة على السقوط
 هي التي تجعل في موضع الهمزة مفتوحة كانت او مكسورة
 ملو الذي لا ينبغي خلافه وزعم ابو العاصي في الكشاف ان جعل
 في موضع المفتوحة فتحة وفي موضع المضمومة فتحة
 وفي موضع المكسورة كسرة حتى اغتر به كثير ممن لا معرفة

عنه

عندهم لا تحقيق معه وذلك غير صحيح اذ ليس في الحركات دليل
 على السقوط بل بقيد تقييد المراد ان تدل على ان ذلك الحرف
 محرك فيلزم ثبوته وصلا ووقفا وحكمها متبدا وبه يتعلق
 المحروران بعد واخر حكمها وفي الفات يتعلق بحكمها الذي
 وفيهم حكمها الاول عاثر على الجرة وفيهم حكمها الثاني عاثر
 على الصلة والهمز الذي اصنف اليد ورش عاثر على القواف
 وفيهم فوقة وتحت عاثر على الالف ووسط الفة للاطلاق
 وملو مضرب وان قطع عن الاضافة لينة لفظ المضاق
 اليه وتعلق الظروف الثلاثة بتوضع مقدر يد عليه
 المصريح به في صلة الف الوصل تشبيها بالاول اطلاق
 الناظم والدراني والبي داود يقتضي دخول ما وقع التقافية
 الي الساكن المتصل ومورد اول التصريف نحو عاذا الولى
 وكذا الارض والازفة عند ورش فتجعل الجرة في موضع الهمزة
 كزاد الولى الارض الازفة ولا يفسد ان يكون ذلك مقصودا
 عندهم كما قدمنا في صلة الف الوصل ودلت التجبي الى ان
 الجرة خاصة بالمنفصل وقد تقدم البحث فيه مقه الثاني
 مقتضى تشبيههم جرة النقل صلة الف الوصل يقتضي انما
 بالالف في الف الوصل وملو الذي يعطيه قوله ووسطا
 لانه لا يقال في الوسط انما يكون متصلا وكذلك قوله
 في موضع الهمز اذا الهمز عند يكون متصلا به صورته التي قدمنا
 عن الداني قوله بفصل الهمزة من صورتها فاخذ جماعة من
 المتأخرين بنا على هذا القول فصل الجرة في النقل عن الالف
 ليحصل الفرق بينهما وبين صلة الف الوصل قلت الصواب

ما يقتضيه كلام الناظم والقدر من الاتصال لانها عو من
من الهززة بل هي حو ح الي الاتصال من الهززة لضغطها وما
احتجوا به من طلب الفرق متضمن عنه لان الفرق بينهما
حاصل بوجود علامة الابد في الف الوصل وانفردا بها
في النقل والله اعلم قال

وان اتى من بعد ميم الف فقبله محل ميم تالف
لما ذكر ان حرة النقل تجعل فوق الالف وتحتة ووسطه قدر
كان قابلا قال له هذا اذا كان الالف صورة للهززة التي نقلت
حركتها في الحكم اذا كانت الهززة لا صورة لها والالف انما
بل وحرف مد بالامالة نحو حميم ان فاشارة هذا الكلام الي
جواب هذا السؤال فقال اذا تالك الالف بعد الهززة لانه
صورة لها فانك تجعل الحرة قبل الالف في المحل الذي كنت
تالف فيه الهززة اي تعهد هذا ويعني انها في الالف انما
موضع الهززة التي لا صورة لها من ذلك اجمع ان ولم يستغنى
بقوله فقبله لان القليلة لا تغير لونها في الالف بل في الالف
فوق الالف فذلك قال محل ميم ولا يدخل معنا ما كانت الالف
فيه هززة في الاصل لان ذلك تقدم في باب الهززة على ما
اخرنا به من اني شرط جوابه مقدر بعد الف اتم
فمنها قبله ومن بعد ما متعلق باني وموتفت لا لو فقد
عليه فزجع حالا ومحل بدل من قبله او عطف بيان تنبيه
اقتصر الناظم من اعلى هذا الوجه وهو المختار عند النقط
وفيه وجه اخر وهو كالأول الا انك تجعل دائرة على الالف الذي
بعد الحرة اشعارا بانه ساكن وسبب ذلك والله اعلم خيفة

ان يتوهم

اد يتوهم ان حركة الهمزة اليد نقلت ولضعف هذا التوهم اختار
النقاط الوجه الاول والله اعلم قال

القول في النقص من الحاء

هذا الباب كثر فيه التوجيه والتعليل واتسع فيه التقسيم
والتفصيل وتشعب لذلك فيه التفرع وتعددت الوجوه
وكثر التنويع حتى صار يشبه باب الهمزة لاسيما كلام الناظم
فيه الذي ملو شبيهه بالر من اذ لم يسلك فيه مسلك القدر
في الترتيب بل اختصره غاية الاختصار طلبا منه للتقريب
حتى خرج في اختصاره عن مقتضى الصواب اذ جعل الترتيب
في مصراع واحد فكان كل من شره لذلك قل ان يسلم من الوهم
ولو كان مومنا فبما راع الادراك والفهم ونحن نسأل الله
تعالى في التوفيق والهداية الي قوم طريق فنقول ان مراد
الناظم فيه بيان حكم ما نقص من الخط الذي عبر عنه بالها
من الحروف الموجودة في اللفظ لانها لما كانت غير موجودة
في الرسم وكان اللفظ يقضي وجودها اطلع من اجل ذلك
الي التنبيه عليها لتلا يتوهم انها ساقطة خطأ ولفظا واكثر
ما وجد ذلك في حروف العلة الثلاثة التي هي الالف والياء والواو
لكنها اذ لو ثبتت في كل موضع لادي التي تشويده المصحف
وربما كان ذلك في النون الكسرة لشيها بحروف المد اذ هي
حروف صورت حروف المد وذلك اذ همت فيها وجعلت
علامة اعراب مثلها والحذف في حروف المد عند الناظم ما
لا اجتماع مثلي او اختصار او لوجود عرضه من ياء او واو او واو
يكون للاجتماع المثلي او للاجتماع واو بين والاجتماع يابن وكل هذا

المحذوف من الخط الثابت
في اللفظ

المحذوف اكثر ما جاز
جار في حروف المد الكسرة
وقد جار في النون الكسرة

سواء في النون الكسرة
تلك (هـ) اختصار
وجود عنده المحذوف

وفي عدم الحاقها اي وتعيين عنهما مدامسكدا النبي فقوله ان
 شئت ان تلحق يعني وان شئت ان لا تلحق لان المراد ان شئت
 ان تلحق الاولى وان شئت ان تلحق الثانية كما توهمه من لفهم
 كلامه لان ذلك الحكم تقدم لناظم الكلام عليه في الرسم وفيما
 يشمل كلام الناظم من ليسوا لانه مما اجتمع فيه مثلان اولها
 ساكن والثاني دال على الجمع وهو مما اجتمع فيه واوان الاولى
 عين الكلمة وهي التي بعد السين والثانية ضمير الجمع وهي
 التي بعد الهمزة وانفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة
 لئلا يجمع واوان اذ الهمزة لفواصل بينهما غير موجود خطأ
 واختار قوم ثبوت الاولى لتوسطها وكونها اصلية ولان
 النقل جاز بالثانية وقد سقطت في بعض القراءات واختار
 اخرون ثبوت الثانية لانها جازية بالمعنى ولان الثاني في
 الكتيبي تغيير الاول وصرح الناظم في الرسم بتزجيح هذا
 المذهب تابع للداني وغيره في ذلك وضبطه على هذا المذهب
 موما اشار اليه الناظم من التغيير في الحاق الواو يعني جعل
 المد عليها لوجود سببه مسكدا ليسوا وقوله ان شئت
 شرط حذف جوابه فالحق ومفهوم الشرط يعني انك ان لم
 تشا تلحق وهو كذلك كما فرنا به كلامه وما التي اصنف
 اليها اولها موصولة واما نكرة موصوفة وهي واقفة
 على مثلين والثاني مبتدأ وخبره قد دخل والجملة صلح بوصفة
 والضمير في به عائذ على ما مر اعادة للفظها ولو رعى المعنى
 لقادها والباء معني من اوعى وعلامة حال من ضمير دخل واقر
 الناظم في قوله علامة للجمع اذ لو قال ضمير جمع خرج منه النبي

ولو قال علامة اعراب خرج منه ليسوا فاتي بهارة شاملة
 للقسمين وان في قوله ان اصلا مفتوحة الهمزة رائد على ضرب
 من لا يخص زيدتها مومنع واصلا موقوف على قوله قد
 دخل وسبب الكلام ان شئت ان تلحق اول مثلين الثاني
 منها دخل علامة للجمع واوامر اي ضمير اصليا فالحق وقوله
 نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك قال رحمه الله تعالى
ثم ما اولها ضمت ففي الثاني كما مسكدا كيلون
 يعني ان المثلين الذين منهم الاول منها كيلون حكم ثانيهما
 حكم الاول المثلين في هذا الذي تقدم له وهو التغيير في
 الحاقه وعدم الحاقه وهذا هو القسم الثاني عند الناظم
 وقد اجتمع فيه واوان احدهما عين الكلمة وهي الاولى
 والاخرى علامة للجمع وانفقت المصاحف على كتبه بواو
 واحدة لئلا يجمع مثلان واختار قوم حذف الاولى لان
 الثانية جازية بالمعنى ولان الثاني في اجماع المثلي التغيير
 الاول واختار قوم حذف الثانية لان الثقل بها وقع وكونها
 في الطرف في نحو فاووا وفي حكم الطرف في نحو كيلون
 وكون الاولى اصلية وتحصلت بالحركة واذا حذف
 لم يبق ما يدل عليها بخلاف الثانية اذ تدل عليها الضمة
 ونص الناظم في الرسم على اختيار هذا المذهب وأشار
 هنا الى انه يجوز في ضبطه على هذا المذهب وجهان
 احدهما الحاق الواو والثانية بتأخر مسكدا يلو
 والثاني ترك الحاقها لدلالة الضمة عليها من انني الداني
 وظاهرة يعطي بقا موضع الواو المحذوفة حاليا وقال ابو داود

(ن) اول السهم مضموم

ان شئت الحقت الواو وان شئت تركتها وجعلت في موضعها
 مدا مكذرا كيانا ن فربعضهم ان فيه ثلاثة اوجه والاول
 عندي ان كلام الابدود مفسر لكلام الثاني فليس فيه الاوجهان
 والله اعلم وما من قول ثم ما موصولة واقفة على المثليين
 اي ثم المثلان اللذان اولاهما هيئت وهي مبتدأ محذوف اي
 فالحكم في الثاني وكذا في محل الخبر وما موصولة وصلتها محذوف
 لدلالة السياق عليها تقديرها تقدم اي فالحكم في الثاني
 كما تقدم في اول المثليين في تراء او ما معه مكذرا عربيه
 بعضهم يحذف المبتدأ وحذف الصلة والا قرب عندي ان تكون
 زائدة والمخفوض بالكاف اسم الاشارة الذي بعده او الكاف
 مبتدأ والخبر مبتدأ في المحرور ولا حذف في الكلام والتقدير
 ففي الثاني مثل هذا والجمله على التقديرين خبر عن المبتدأ
 الاول الذي ملوما والرباط محذوف تقديره منهما واللام
 عوض من التمييز وعبر بالاولا مما بصيغة التانيث ثم عبر
 بالثاني بصيغة التذكير لان الخروف تذكر وتؤنث وكيلوون
 خبر مبتدأ محذوف اي وذلك قال

وان شددناه نحو الاميين مبني

يعني ان اول المثليين اذا كان مشددا نحو الاميين فان حكمه
 حكم الذي قبله في ذلك في الثاني بالخيار في الحاقه وترى الحاقه
 ومذا هو القسم الثالث عند الناظم على ما قدمنا ففعل
 شددنا معذراي اول المثليين وجواب الشرط محذوف لدلالة
 ما تقدم عليه تقديره ففي الثاني نحو واد بذلك تثبت اول
 المثليين ومحذوف الثاني حسبما اختاره ابوداود الجمع التي تقدمت

(ص) اول التمييز شدد

في الكلام على ضبط النيبين ولك حينئذ الخيار في الحاق المحذوف
 وفي ترك الحاقها لدلالة الكسرة عليها لكن جعل في موضعها
 مطا على ما قدمنا في باب يلوون وصورة الوجه الاول
 مكذرا لامى وصورة الثاني مكذرا لامى الا ان هذا
 مخالف لظاهر كلام القدماء فان الذي عندهم انه لا بد من الحاق
 الثانية اذا حذف في هذا الوصل فيكون ما عند الناظم
 مناعا على ما فسرنا به كلامه من اختياره في اسامته على باب
 يلوون فانهم جوزوا فيه عدم الحاق ولا فرق بينهما
 اذ كل واحد منهما الاول وينه محرك والثاني ساكن من جنس
 حركة ما قبله علامة للجمع فقياسا احدهما على الاخر صحاح
 والله اعلم قال

والترمذاء ان للحق الاخري اذا ما حذف فيما به اولها قد

يعني ان المثليين اذا حتمها وحذف احدها واحتررت انه
 الثاني فان كان الاول ساكن لزم الحاق في الثاني والاخيرة
 في ترك الحاقه ومراده بذلك قسم تراء وليسوا والنيبين
 واحتررت بسكون الاول من قسم يلوون وقسم الاميين
 وتقدم له في قسم تراء او ما معه وجهان الحاق والتقوى
 مدا وعنده مناعا على حذف الثاني لزوم الحاق المحذوف
 مكذرا تراء ليسوا التبيين ولا يستغنى عنه بالمد فالجوع
 ثلاثة اوجه فان قلت مل يدخل المورودة في هذا الكلام
 لانه اول المثليين فيد ساكن قلت لا يدخل لانه يذكر بعد
 مذا حكم الواو وين اذا كانت الثانية منها اللبنا والمورودة
 من دونها واما جوزوا الوجهين في ثاني يلوون والاميين لان

تابع لما اول التمييز ساكن

شرط وما مفعولة اما موصولة او توكرة موصوفة وبني صلة
او صفة وبه يتعلق عليه وهو حال من ما وجواب الشرط ففيه
تخيير وهو جملة من مبتدأ وخبر ولذا معنى في او عند وهو
متعلق بتخيير او صفة له وان تلك شرط وجوابه مقدر بعد
الفاء من قوله فباتفاق له فالجواب وبه يتعلق باتفاق وحذف
النون من تلك الجزوم مع كونه قبل لام التعريف وذات قليل
في كلام العرب ويروي وان نشأ بابدال الهمزة المحذومة الفاء
وحذفها في اللفظ لا لتقا الساكنين وتكون الاولى على حذف
مضاق الاولى ولا باسها ويروي باثبات نون تكن وتتكبر
الاولى وقد تقدم ان افعال التفصيل لا يجوز تأنيثه اذ كان
محركا واو ولي عندهم من ذلك ثم هنا على ذلك عند قوله صفر في
وعكس هذا جايه جادانا وحذف اخره استثناء
يعني ان حكم جاعلي عكس حكم ووري اي ان اثبت الاولى
لم يقع الاستغناء عن الثاني بالمبدل لا بد من الحاقه بالجزم مثلا
جا نا وان اثبت الثاني جازت في الاول الحاق يعني مع جعل
المرد عليه لوجود سببه مكررا ج انا و جازت ايضا فيه
عدم الحاق يعني وتجعل في موضعه مطلقا مكررا ج جانا
فمراده بالعكس ان التخيير في جاد انا يكون في الموضع الذي يتبع
الحاق فيه في ووري وهو حيث حذف الاولى وتعيين الا
الحاق في جاد انا يكون في الموضع الذي يكون فيه التخيير في ووري
وهو حيث حذف الثاني ووجه لزوم الحاق الثاني في جاد نا هو
ما ذكرناه في تارة والمصراع الثاني منها حشواذ محله الرسم وقد
نبه عليه متناك وانما جابه تكميلا للبيت وحجة حذف الاولى في

باب اول التخيير

جانا ما تقدم في حذف الاولى في موودة وحجة حذف الثاني كون
الثقل بها وانعدامها في قراءة الافراد وكون الاولى اصلية والقرار
من ان يتوالي فيها اعلا لان اذ هي منقلبة عن ياء وعكس مبتدأ
وجاء خبر وبه يتعلق في وحذف مبتدأ وبه صفة لاجزاء محذوف
ومتعلق بحذوف واسنبا ن خبر والله سبحانه وتعالى علم قال
والحقن الفاو سطاء مما من الخط اختصار اسقط
لما قدم الناظم الكلام على ما حذف لاجتماع مثلين وهو النوع
الاول شرع هنا في الكلام ههنا على النوع الثاني وهو ما حذف
اختصارا بذكرانه بالحق يعني بالجر ولم يحتاج الي بيان موضع
اذ لا يتوهم جعله في غير الموضع الذي ينطق به فيه شرط في
مدى الحاق ان يكون في موضع المحذوف والوسط واحترز به
من الطرق فانه سيحكم عليه وانما احتاج الي ذلك لان المتكلم
المتوسط لا بد من الحاقه ان كان ما بعده محركا ويجو كاحاقه
وجعل المط موضعها ان كان ما بعده ساكنا نحو صفت
ويحيي وخص الحكم بالالف لان الواو والياء لا يحذفان من
الوسط اختصارا وانما حذفان من الطرق وذلك في الزايد
والصلاة وقد تقدم الحكم فيهما ومراده بالوسط ان يوجد
قبل المحذوف شيء وبعده شيء سوا كانا متساويين نحو
ابريم واسم ميل فان لم يكن قبله ثلاثة احرف وبعده ثلاثة
احرف او غير متساويين نحو صالح وامر او لا فرق بين ان يلو
مفردا في الكلمة كما مثلنا او متعدد فيها الصلح والسموت
وسواء كان موجودا لفظا عن جميع القراء كما مثلنا او عند بعضهم
نحو دفع ويجرد عن وكلام الناظم منا وان كان مطلقا فهو

الحذف للاختصار
وصحيفة الارساء
انكروا في لافظ ودوله الواو
داية لوانها لا تحذف
نه الارساء

اليد والاداء كونه
من الطرق

فقد جاء على الاصل وظاهر كلام الناظم يقتضي القس وان الحاق
 الف التت مو الذي تصدره الفرق وليس كذلك ومراد الناظم
 ان هذا اللفظ الكريم اعني لفظ الحلالة لا تلحق الفه على اي وجه
 ورد سواء كان مجردا من الزمات واثر نحو الله ربنا قال الله
 التي الله او اتصلت الزوائد باوله نحو بالله وتالله او باضه نحو
 اللهم لان لفظ موجود في جميع الزوائد لا عبرة بها وهذا
 يظهر لك ان من زعم ان الناظم بقي عليه الهمم لم يفهم كلامه
 وتبع الناظم في تكليده ترك التلحق بما ذكره النقطا وما
 الخاة فعملوه بوجوده اخر منها التلخيص لكثرة دوره ومنها
 المراجعة للفة من لا ينطق بتلك الالف اصلا ومنها
 قصد الفرق بينه وبين اللامي سم فاعل من اللها اذا حذفت
 ياره اكتفا بالكرة وخط فعل ما ضم لم يسم فاعله وصميره
 النائب عائد على الالف المحذوف وبه يتعلق من ورسمها تمييز
 او على اسقاط في والتت مبتدأ وتاوه مرفوعة لذلك ويجوز
 نصها على الحكاية وخبره خط الكان بعد وهو بخاد
 معجزة بمعنى كتب وبه يتعلق الباء وناثبه ضمير عائد على
 المتدأ وقرقا مفعول من اجله قال حمد الله تعالى
والحق القوي دار التيم واليا من ابلغهم ورسم
تالي لهم يوق والاشياء حرا واوتن بنا حيا
 لما قدم في الرسم حذف الالفين في لفظ دار التيم من قوله
 تعالى فادارته فيها بنه ملنا على انه لا بد من الحاق الفيني
 مع التي بعد الدال وهي الف تفاعل والتي بعد الراء هي صورة
 الهمزة التي بعد الدال فلا اشكال فيها لانه مما حذف من الوسط

او هو ضمير والاشياء
 او هي يد اللفظ من ضمير والاشياء

اختصارا



اختصارا وكان الاولي لا يدرك ما ملنا لان ما تقدم يكفي فيها
 لكن الناظم خاف ان قصر الحكم بالالحاق وملنا على الثانية ان
 يتوهم ان الاولي لا تلحق فذل مما مفارفا لهذا التوهم
 والقياس في الثانية كان لا تلحق ويكتفي بالهمزة كما عند
 الجمهور في غيره مما مخرجه سالنة مفتوح ما قبلها وذلك
 اطمانتكم وامتثلت انا قلنا بحذف صورة الهمزة فاختار
 ان لا تلحق صورتها اكتفا بالهمزة ولعل الحامل على الحاقها
 في ادراجه حوق توهم ان يكون الفعل ليس من باب تفاعل من
 الدرا الذي هو الرفع بل من باب افعال من الدوران فحذفوا
 على رفع هذا التوهم بالحق الالفين بخلاف غيره فانه لا يتوهم
 فيه مثل ما يتوهم في هذا الالفين واو فيه تكرار الحذف
 في عملوا الحاق جبر ذلك والله اعلم ولاختصاصا صدم هذا
 الحكم اقتصر الناظم في الذكر عليه وسكت عن امثالات
 واطمانتكم اما لانه يختار ثبات الصورة اولانه يختار عدم
 الحاق وتوكلنا بالحذف ولما قدم ايضا في الرسم ان اليا
 من ايلقهم محذوفة اشار هذا الي الحاقها فقوله واليا
 مصطوف على الفيني الذي معموله لا لحقن وصفة الحاق فيها
 على صفة جعلها التوت كانت ثابتة وهو ان تجعل بعد الالف
 الذي هو صورة الهمزة بالجره متصلة باللام بعد ما
 كما هو الشأن في سائر المحذوفات ان تلحق على صفة
 جعلها ثابتة ولا يفرق بينهما الا في اللون متكررا لفهم
 وقد خالف اللبيب فقال ان اليا تلحق مردودة جريا على اصله
 من عدم اتصال المحذوفات بما اثبت وانما امر بالالحاق بغيره

الدرا آخر اختصارا
 اطمانتكم

قاعده - الحاق
 مع الراء المحذوف
 يكون في صفة جعلها
 متصلا باللام بعد ما
 كما هو الشأن في سائر المحذوفات ان تلحق على صفة
 جعلها ثابتة ولا يفرق بينهما الا في اللون متكررا لفهم
 وقد خالف اللبيب فقال ان اليا تلحق مردودة جريا على اصله
 من عدم اتصال المحذوفات بما اثبت وانما امر بالالحاق بغيره

الياخيفة ان يتوهم سقوطها اساحتى من اللفظ لا سيما وقد
 قري به فيها في غير المشهور بحذف الياء اما مع فتح اللام ككتاب
 او مع سكونها كعلم فان قلت قد قدمتم قبل هذا ان الياء
 تحذف من الوسط اختصارا ومل هذا الامر ذلك قلت
 مرادنا من ذلك ما كان حرف مد بالاصالة بخلاف مد فاندهم
 في الاصل ولذلك لم يصح عندهم الاستغناء عنها بجعل المد
 في موضعها والله اعلم ولما قدم ايضا في الرسم ان النون
 الثانية من نجي في سورة الصديق وسورة الانبيا علي نبينا
 وعليهم الصلاة والسلام بحذوفا اشار هنا الي انه لا بد من
 الحاقها بالجر او لم يذكر كيق تابع وكذلك غيره التي ان الحاق
 ما عند جمهور الامة من الا ان المعلق يصل الي ان السطران
 يجعل حرسا بالجر بين النون الكحل والجميم مسكرات نجي
 والجارى علي مذهب اللبيب ان تجعل نونا مصرفة فوق
 السطر حمل مسكرا نسي فقول الناظم وترسم موخير
 ومعناه الامري وارسم ولذلك صح عطفه علي الحذف ولما
 لم يتكلم في الرسم علي حذف نون التنظير ولنصر بسكت
 عنه منا وذلك يدل علي ان مذهبه عدم حذفه كما ذهب
 اليه الجمهور واذ بينت علي مذهب من يحذفه فلا فرق
 بينه وبين نون نجي المحذوفة في الالحاق ولما عبر الناظم
 في الفى دارتم بالالحاق لم يصح الي بيان اللون لا يستلزم
 الالحاق له ولما عبر في نون نجي بالرسم احتاج حينئذ الي
 بيان اللون فقال حر الان الرسم لا يستلزم الحرة اذ اكثر ما
 يطلق علي ما يكتب بالكلمات هو ثابت وغير ثابتي وعلو مدار

ثم وصفه بجر او هو موث لان الحروف يجوز تكبيرها وتاثيرها
 ولما قدم ايضا في الرسم ان المختار في باب حبي مما اجتمع فيه
 مثلا ان نحو كان حذف الاول اشار هنا الي انه لا بد من الحاقه
 وذلك مراعاة للحركة اذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف ولا يصح
 ان يستغنى عنه بمدا ليس بحرف مد ويتعين الحاقه علي كل
 حال ولم يذكر حكم الثانية اذ انبينا علي حذفها والظاهر ان
 لا فرق بينها وبين الاولى فلا بد من الحاقها لاجل حركتها وسكنت
 هنا عن يسكني ونحو مما ثاني المثليين فيه يا ساكنة في الطرف
 لتقدمه في باب المد لكن ذلك علي حذف الثانية واما ان يبي
 فيه علي حذف الاولى فلا بد من الحاقها بعيا لحركتها كما تقدم
 في باب حبي والفي مفعول بالحقن وعلامة نصبه الياء اذ
 ملو مشي وحذفت نونه للاضافة وياوه مكسورة لا لتقاء
 الساكنين واليا معطوف عليه ومن ايلفهم حال من الياء ثاني
 مفعول بترسم وياوه مفتوحة لان النصب يظهر في
 المنقوص وحرر نعت له علي المعنى واول معطوف علي ثاني
 وبان في محل الصفة له قال واختير ترك الحذف نوي
 اشار منا الي حكم نوي والرويا اما الروي يا فيحسن ذكره منا واما
 نوي فهو مما حذف لاجتماع المثليين فكان حقه وحق باب حبي
 الذي ذكره قبل ان يذكرنا معا عند الكلام علي ما حذف لاجتماع
 المثليين ولما قدم الناظم في الرسم ان توي مما حذف فيه صورة
 الهزرة لئلا يجمع مثلا ان اشار منا الي ذلك يجوز لك حينئذ
 ان تقتصر علي الهزرة لانها حرف قائم بنفسه فتجعلها نقطة
 صفرا في السطر بين التا والواو مذكرا نوي ومدرا هو المختار

هذه نسخة من
 كتاب
 شرح
 كتاب
 الحروف
 في
 الرسم
 والخط

واطمأنتم واشمازت ولا ماشي واطمأنوا فالحكم في جميع اذا
 بنيت على حذف صورة الهمزة كالحكم في البرء يا المختار اهل
 بالهمزة ويجوز الحاق صورتهما بالحجر ويستثنى من ذلك اذا لم
 لتقدم ذكره بحكمة الخاص به فيكون كلامه أيضا عم فائدة
 وابلغ في الاختصار والله اعلم **قال الحق وليا وااوياء**
ان شئت في اتصاله مضمرا ومهمزة في الخط لم يصور
 لما قدم في الرسم الخلاف في مهمزة اوليا المرفوع والحجور
 اذا اضيق الي ضمير اي ضمير كان منزله صورة ام لا قدر
 منا كان سائلا عن حكمه لقطع اذا بينا على حذف
 صورة مهمزة لان حكمه اذا ثبت صورته ظاهر له حوله
 في عموم قوله وما بشكل الحذف من اجوابا عن ذلك الي
 انك بالخيار ان شئت احقت وااوياء يعني في المضموم اوياء
 حرا يعني في المكسور ويجعل الهمزة نقطة صفرا على الواو
 اليا مكذبا اوليا فاو في كلامه للتشويح للتخفيف وان شئت
 لم تلحق والتفتت بالهمزة لاستقلالها وجعلتها نقطة
 صفرا في الطرف مكذبا اوليا فان قلت لم ينص الناظم منا
 على ان ذلك خاص بالمرفوع والحجور فمن اين حملتم كلامه
 عليه قلت قوله وااوياء يعني ذلك فان قلت سكنت
 الناظم مناعن حكم الف البنا اذا قلنا بحذفها وكان من
 حقه ان يبينه عليها قلت لما رام ما يدخل في قوله في
 بان المد وان تثنى ساقة لخواستي عن ذكر ما هنا ولما
 كان ما ذكره من التخفيف في الحاق وعدمه مبينا على القول
 بحذف صورة الهمزة اشار الي ذلك بقوله ومهمزة في الخط لم يصور

انظر النسخة التي في
 نسخة اوليا وااوياء
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

اي لم تجعل له صورة فالوا وفيه الحال فكانه يقول والحق ان
 ثبتت في حاله انتفا صورة الهمزة من الخط اي الرسم وقوله
 والحق فعل امر الا انه مفتوح الاخر لنقل حركة همزة اوليا
 اليه واو ليا مفعول وهو على حذف مضافين اي صورة
 مهمزة اوليا واو واويا حال من الصورة المقدره ولولا قوله
 وااوياء لاحتمال كلامه الف البنا وان شئت شرط حذف
 جوابه لدلالة ما تقدم عليه وفي اتصال متعلق بالحق
 ويحتمل الحالية ومضمرا متعلق باتصال ومهمزة مبتدا
 خبره لم يصور في الخط متعلق بيصور قال

قياسه جزاوه في يوسف لكن في نصوصهم ما الفاء
 لما ذكر في الرسم ان جزاوه في صورة يوسف الصديق علي
 نبينا وعليه الصلوة والسلام ذكر في سورة الهمزة منه
 صاحب المقنع الحذف بقلة احتياج الي تشبيهه على نقطة
 باعتبار ذلك المذهب فاشار الي ان القدم انما تكلموا عليه
 باعتبار الرسم ولم يتكلموا عليه باعتبار النقط لكن القياس
 يقتضي ان حكمه حكم اوليا ومهمزة اذ لا فرق بينهما فيكون
 فيه عند من حذف السورة وجهان احدهما الحاقها بالحجرا
 وجعل الهمزة صفرا عليها مكذبا جزاوه والثاني بالهمزة
 وحدها مكذبا جزاوه وقياس الناظم منا محتاج والله
 اعلم اذ كل واحد من المقيس والمقيس عليه حذف من صورة
 همزة مضمومة اتصلت بضمير وقبلها الف وسكنت فيه
 عن حكم الالف اذ حذفت كما عند ابي داود لما قدمنا في اوليا وه
 وقياسه مبتدا خبره جزاوه وقوله في يوسف حال من جزاوه

في نسخة اخرى

ومنهم قياسه عائد على وليا وقياس مصدر بمعنى اسم المفعول
 كسبح اليه ومنه ب الاء مبراي مقيس وليا جزاؤه في يوسف هذا
 اشته ما يخرج عليه كلامه ويحتمل ان يكون جزاؤه فاعلا محذو
 تقديره يقبله ويكون قياسه على حذف مضاف اي ذو
 قياسه واما ما اختاره بعضهم من جعل جزاؤه مبتدا وقياسه
 خبر فغير صحيح لاستواء الجزين في التعريف ولوجود الحال
 من جزاؤه ولكن اسمها ضمير عائد على جزوه وحذف للعلم
 به كقول الشاعر ولكن زحج عظيم المشافر وخبرها
 مالف وفي نصوصهم متعلق بالف ومعنى الف عهد وقدام
 الناظم معهود ما بعد لنا فيه عليها بنا على مذمب
 الا قليل والجمهور يعنون ذلك وزعم بعضهم ان اسم لكن
 ضمير الثاني وان معنى الف جمع واصله شد اللام وحذف
 للمضرورة وزعم آخرون ان ما موصولة لانا فيه وملو
 منها ومهم بين اوسه والله اعلم قال

ونون تامنا اذا الحقته فانقط اما ما اوبه عوضته
 اشار منا الي حكم نقط تامنا من قوله تعالى مالك لا امانا
 على يوتي ولتقدم قبل الاستفهام بكلامه مقدمة عليها
 يبتنى ما ذكر فتقول ان هذه اللفظة مركبة من فعل مضارع
 ومفعول فيه نونا ان احدا من المرفوعة التي هي جز المضارع
 والاخرى نون ضمير المفعول على حذف قوله تضمننا لكن اجمع
 كتاب المصاحف على كتبه بنون واحدة كما يكتب ما اخره نون
 ساكنة واتصل به تون الضمير نحو كنا وامننا وعنا وامننا الا ان
 هذه لما كان اخرها ساكنا بقي ذلك فيها محذوف تامنا فان اخره

نقط نون
 نون تنبيه

محرك

محرك فصارت كتبه بنون واحدة على خلاف الاصل لكن القراء
 اختلفوا فيه فمنهم من يقرأوه بالادغام الخالص لكن مع
 الاشمام وملو لا يحسن على مذهبههم رسمه بنون واحدة
 لان الادغام الخالص لا يثبت الا بعد تسكين اول المثليين
 فيرجع الي باب امانا واما استغنوا اخر الفعل من غير جازم
 اجر المنفصل بحري المتصل كانهم زاوه من باب عضد كما
 وجد به تسكين قالون ما ملو حيث يسكنها وقد اشهد
 سبويه على ذلك قول امرء القيس واليوم اشرب غير مستقرب
 ونقطه على هذا المذهب بتشديد النون وجعل نقطه
 بينها وبين الميم دلالة على الاشمام وملو ملنا ضم الثقتين
 من غير صوت تنبيهها على حركة النون الاصلية والجر على
 هذا الوجه ان تجعل جرة بين الميم والنقطة لتبدل الجرة
 على ان النون سكنت قبل الادغام مذكرا تامنا ويحوز
 الا تجعل من الجرة والتشديد يفني عنها مذكرا تامنا
 وهذا بنا على ان الاشارة بالشفثي تكون قبل الفراغ من
 النون واجاز قوم ان تكون الاشارة بعد الفراغ من النون
 فلي مذهبهم تجعل النقطة بعد النون وان شئت ايضا
 جعلت الجرة على هذا المذهب مذكرا تامنا وان شئت
 لم تجعلها مذكرا تامنا فاصل ما في نقطه على مذمب
 من اخذ فيه بالادغام الخالص والاشمام اربعة اوجه واكثر
 القراء اخذوا فيه بالادغام الناقص وملو الذي يهبر عنه الثر
 بالاخفا وليس المراد الاخفا المفرد في غير هذا الموضع الذي
 لا تشديد معه بل لا بد من التشديد منا صرح به الناظم وغيره

نون تنبيه
 نون تنبيه

فهو لا يندرج في بضمه مختلصة فهي بعض حركة والنون الاولى
عندهم حذفت كما في نجي ونقطه علي مذهب ملول بتشديد
النون الكلا والحاق نون حمر قبلها وجعل نقطة امام الحمر دلالة
علي حركتها كما موثقات في الحركة المختلصة هكذا تامنا وتشديد
الكلا دليل علي الادغام وتحريك الحمر دليل علي نقصانه وجوزوا
مدنا استغناء عن اللاحق الحمر اذا كخلا مماثلة لها فتعني عنها
لكن لا بد من النقطة الدالة علي الضمة مدنا تامنا في اصل
ما في نقطة علي مذهب من اخذ فيه بالاحرف الذي هو
الادغام الناقص وجهان مجموع ما فيه علي القرآنية ستة
لكنها ترجع الي خمسة لان الاختصار علي النقطة في الاحرف
مساو للاختصار عليها اذا جعلت قبل النون في الاستتمام ولا
يفرق بينهما الا بالقصد من النقاط واذا عرفت هذا فترجع
الي كلام الناظم فنقول انه لم يخرج علي ضبط اللفظة عند
من اخذ فيها بالادغام والاستتمام بوجه اذ ليس بمذهب الجمهور
وانما تكلم عليها علي مذهب من اخذ فيها بالاحرف فذكر الو
جهين المنصوصين فيه ومما اللذان قد مرنا فقوله اذا الحقته
معناه اذا قرأت بالاحرف الذي يرتب عليه اللاحق فهو من باب
التعريف باللازم عن الملزوم او بالعكس ومفهومه يعطى ثلث
اذ لم تقرب بالاحرف لا يكون الحكم ما ذكر وهو كذبت وبون السا
ظم امام مع انه مقطوع عن الاضافة لانه راو تنكيره
وعوضته لفظه خبر ومعناه الامر ولذبت عطفت علي
نقطه ونون مبتدأ وله لفت مقدر اي المحذوف والخبر اذا
وما بعد ما فانقط جواب اذا ومفعول الحقته عائدا علي

المبتدأ

المبتدأ وكذبت مفعول عوضته وضمره عائدا علي النقطة المهم من
قوله فانقط وهو متعلق بعوضته قال
القول فيما يزيد في الهجاء من الفاء واوا ومن بياء
هذا الباب من الابواب الفظام يقرب من الذي قبله عند الامة
اذمدوا فيه النفس والباع وشقوا فيه الاقسام والانواع
واكثر وافيه التوجيه والتفليل وسلكوا في نقطه ايضا ذك
التبديل ونك المصنف على المهم في ذك من الاكثر ورغب
في طريق التقريب ايمار للاختصار فخلط لذك انواعه
بعضها ببعض كما جرت به عادة مشير في الغالب الي كل نوع
بكلمة لمحسنه بدلت في الاختصار صناعته واقتصر في
النقط علي وجه واحد مما قيل في كل مثله اما الشهرته مطلقا
او في عصره او جريا علي ما اصله فخره الله علي اجتهاده في ذك
خير وضم قوله في الدار هي الاخرة اجر واعلم انه لما كان الباب
الذي فرغ منه في احكام النقص حين ان يعقبه بباب احكام
الزيادة لانه مقابل ومراة بالهجا هي المصاحف المصرفة
عندهم بالرسم ولما كانت ما الموصولة من قوله فيما
مبهمة بين الناظم المراد بها فاتي بمي التي هي لبيان الجنس
وادخلها علي ما بين به ذك المهم وذك الالف والواو
والياء وخصه في مدله الحروف بالزيادة دون غيرها لانهم ولو
راوا ذك كالجبر لما كان يعترضها من الحذف الذي لم فيها وفي
الاولى تتعلق بالقول والثانية ومن الاولى يتعلقان بزيد
وتحتمل من الحال من ضمير زيد وما من الثانية فهي ريدة لتوكيد
الاولى قال رحمه الله تعالى

الزيادة
باب ما زاد في الهجاء
(ابواب في الهجاء)

الفحاة لا يزيدون مائة الالف ويحسون الزيادة بواو والجمع
 فرقا بينهما وبين واو الفرد وانما يزيدون من هذه الرسام وب
 زيادتها عندهم الحمل على واو الجمع اذ هي تشبه تبا في كونها
 متطرفة ساكنة في الاصل لا تحرك الالف والواو لان
 يقال زيد للفصل فيستدل بها على ان الكلمة تمت والوقف
 عليها يمكن ويكون ذلك احتما من اتصال الضمير بها
 نحو ادعوهم ولعله مرادهم بالحمل اي للمساواة في العلة
 ونقطة جعل الدارة على الالف هكذا ادعوهم ربي هو
 والثاني من الانواع التي اشار اليها هنا بل هو ما زيدت فيه
 الالف بفرد واو متطرفة جعلت صورة للامر على خلاف
 الاصل واليه اشار بقوله لتفتوا وبابه وهذا النوع ينقسم
 عند النقط الى قسمين قسم قبل همرته الف كقولوا
 وقسم للالف قبل همرته لتفتوا فاما الاول فقياسه
 ان يكتب بغير صورة لانه بغير ساكن لكن كتب في
 المصاحف بواو والالف بعدها وعللوا ذلك بستة اوجه
 الاول ان الواو صورة للامر على مراد اتصالها بما بعدها
 فتكون حينئذ من باب ما وقع بعد الالف المتوسط نحو
 انا وكم فتشانه ان يصور من جنس حرف لتد والثاني انها
 صورة لشكل الهمزة والثالث انها شكل الهمزة لنفسه
 والرابع انها زيدت تقوية للهمزة وتبين لها والخامس
 انها زيدت دلالة على اشباع حرفتها والالف زائدة في هذه
 الوجوه الخمسة اما حملها على واو الجمع لشبهها بما قاله ابن
 الفلاو تقوية للهمزة قاله الكسائي وقد يقال انها زيدت

ويعروا والفرد ثم تفتوا وبابه وفي الواو وفي مروا
 هذا البيت يقع في بعض النسخ بغير هذا الموضع وليس هو
 بصواب ويقع في بعضها في هذا الموضع وهو الصواب
 وأشار الناظم منا الى ربيعة انواع من الانواع العشرة
 التي قدمنا التشبيه عليها اولها ما زيدت فيه الالف بعد
 واو الفرد والمراد بذلك كل ما كانت واو من نفس الكلمة
 وهي خبر ما ساكنة على الاصل نحو انما ادعوا ربي ومحر
 لغرض نحو وينلوا اخباركم ولما نه في البيت الذي قبل
 هذا على ما زيد بغير واو والجمع يتاسوا اشار منا الى
 ما زيد بغير واو والفرد فلم يبق عليه شيء فانها عليه
 بخلاف ما توهمه بعضهم من ان الناظم يعني عليه ما زيد
 بغير واو والجمع وقال ان ذلك غفلة منه وادري ان
 اولي بوصف الغفلة من الناظم واختلف في ما سميت
 واو الفرد فقيل لانها من فعل فاعله مفرد او في حقه
 على حذف مضاف اي واو فعل المفرد وقيل لانها من فعل ليس
 بمثنى ولا مجموع وجعلوا الفعل يكون مفردا ومثنى ومجموعا
 تسامحا كما يقول بعض النحويين مسامحة الفعل اذا قدم
 وحده واذا اخرثي وجمع واحسن منها عنده ان ذلك لانها
 في لفظ مفرد اي غير مركب مع غيره فان الافراد الذي
 يتوهمه مقابل التركيب يطلق على الفعل حقيقة ويكون
 ذلك احتما من نحو ادعوكم وتلوه فانها ليست
 بواو فرد وايضا هي واو مركب لان الضمير في ذلك متصل
 فصارت الكلمة معه لشي واحد مركب من لفظين واعلم ان

للفصل عما بعدها دلالة على تمام اللفظة وأنه يمكن الوقوف عليها
 ويكون ذلك احترازاً من نحو جزاوه مما اتصل به الضمير فصارت
 الهمزة فيه متوسطة ولعله مراد ابن الفلا والسادس أن الواو
 والألف معاً صورتان للهمزة الواو وصورة للوصل والألف صورة
 للوقوف جملاً على ما الألف قبل ميمته ونقطة على لوجه الأول
 وهو المختار وعليه بنى الناظم بحمل نقطة صفراً على الواو
 معها حركتها وعلى الألف دائرة حمراء كما علموا وعلى الثاني
 بحمل الصفراً في السطر قبل الواو وحركة الهمزة على الواو
 والدائرة على الألف مكدراً علموا وعلى الثالث كذلك
 إلا أنك تكتفي بالواو عن الحركة مكدراً علموا وعلى الرابع
 والخامس بحمل الصفراً في السطر مع حركتها وجعل دائرة
 على الواو واخري على الألف هكذا علموا وعلى السادس
 بحمل الصفراً على الواو ومع حركتها ونقطة الألف لأن النقطة
 مبني على الوصل مكدراً علموا وسكنت عن حكم الألف
 التي قبل الهمزة لأنه صرح في الرسم بحذفها من داخله
 في قوله وتبل هذا وإن تكن ساقطة في الخط إلى آخره وأما
 القسم الثاني من هذا النوع وهو ما ليس قبل الهمزة فبئس
 الف نحو تقوا فقياسه أن يكتب بالألف لكنه كتب
 في المصاحف يواو بعدها الف وعملوا بوجهين الأول
 أنه كتب بالواو وعلى مراد وصله مما بعده فكان ميمته
 متوسطة كما في نحو تذر وكم وزيدت الألف جملاً على
 واو الجمع عند ابن الفلا وتقوية للهمزة عند السامك
 وقد يقال أنها للفصل احترازاً من نحو تقروه ولعله مراد

ابن الفلا والثاني أنهما معاً صورتان للهمزة الواو والوصل
 والألف للوقوف ونقطه على الأول بحمل الهمزة صفراً
 على الواو ومعها حركتها والدائرة على الألف مكدراً
 تقوا وعلى الثاني كذلك إلا أنك تقري الألف مكدراً
 تقوا وإنما جرحوا هذا القسم بوجهين مما في الذي
 قبله دون الأربعة الأخرى لأن تلك الأربعة تؤدي التي
 أن الهمزة لا صورة لها والحكم بزيادة الواو وذلك يحتمل
 في القسم السابق لأن الهمزة فيه بعد ساكن بخلاف
 هذا القسم فإنه لا بد فيه من تصويب الهمزة إذ لا موجب
 لتركها بلا صورة غير أنهم صوروها بالواو والأصل
 أن تصور بالألف على الأصل وتكون الواو زائدة تقوية
 للهمز ولا يضر تقدمها لأن المقوي للشيء يصح أن تقدم
 كما صرح به الداني في الأذخري ولعلهم رأوا أن تقدم المقوي
 خاص بالألف تحقنها وأما لها وموافقها الهمزة في
 المخرج والثالث من الأنواع التي أشار بقوله في الربوا
 ويجري مجراه من ربوا على قول وعملوا زيادة الألف
 هنا بحمل على واو الجمع لشبهها بها أذهى واو متطرفة
 مثلها فإن قلت هلا حملوها على واو الفرد أذهى
 أقرب بها شبهها لكونها أصلية مثلها قلت فعملوا
 ذلك لأمرين أحدهما أن زيادتها بعد واو الجمع ملو الأصل
 للاتفاق النحاة والرسام عليه بخلاف واو الفرد أذهى
 محمول على واو الجمع عند الرسام فكان الحمل على الأصل
 أولى والثاني أن واو الربوا هي الاسم وواو الفرد لا تلو

الا في الفعل فلم يقو شبرا بها بخلاف واو الجمع فانها اسم في نحو
 فعلوا وفي اخر اسم نحو مرسلوا فلذلك شربت بها وقد يقال
 ان زيادتها معنا للفصل تنبيه على كل اللفظة وان لم يقو بعد
 الواو شبرا فيكون ذلك احتمل ان نحو الزكاة اذ واو متوسطة
 ولها ذلك ما هو مرادهم بل جعل الالف لم يبينوه كما بيناه ووسطه
 جعل الدارة على الالف وتقدم له ان الواو تلحق عليها الف مما
 فيكون مثل التروا وانظر لم لم يقو لو اكتب بالواو مراعاة
 للاصل وبالالف مراعاة للفظ فهو مما يمكن التوجيه به هنا
 ولعل ذلك لعدم النظير والله اعلم والرابع من الانواع التي
 اشار اليها هنا ما هو ما زيدت فيه الالف بعد واو جعلت صورة
 اللهم على القياس واليه اشار بقوله وفي امر واو من هذا
 النوع لو لو ارفعا وجر عند من زاد الالف فيه فاما امر واو
 فلا اشكال في ان واوه صورة للهزة وعللوا زيادة الالف
 فيه اما بالجر على واو الجمع على رأي ابن العلاء وبالتيقوية
 للهزة على رأي الكسائي ونقطة جعل للهزة نقطة صفرا
 على الواو وصمها حركتان وجعل الدارة على الالف مثل
 ان امر واو اما لو لو ارفعا وجر فواوه اي للهزة واما الف
 فقال الناظم في الرسم انها زيدت تقوية للهزة واللفصل
 فاما ما ذكره من التقوية فصحيح وهو توجيه الكسائي
 واما ما ذكره من الفصل فقير صحيح وانما وجهه ابن العلاء
 بالجر على واو الجمع ولعل الناظم اراد هذا المذهب ويكون
 نظرا الى الاصل في زيادة الالف بعد واو الجمع فانها عللت
 بالفصل كما قدمنا فيكون معنى كلامه اول الفصل في شبرا

الذي حمل عليه وهو واو الجمع لكن فيه تكلف وهناك انواع
 الالف الزائدة الشرة التي تحتاج الى الدارة وبقي مما ذكره
 في الرسم من زيادة الالف اربعة انواع لم يذكرها هنا لانه
 يري انها لا تنقل الى الدارة وستكلم عليها عند كلامه
 على الدارة ان شاء الله تعالى وبعدها واو معطوف على الجار
 والتجوير في البيت الذي قبله فهو من تمام الصلة وتفتوا
 معطوف على واو العرد فهو من معهود الظرف وكذلك
 كان وبابه مخفوضا اذ هو معطوف على تفتوا وفي الروا
 معطوف على الظرف وكذلك في امر واو ورفع الناظم امر واو
 مع دخول حرف الجر عليه لانه قصد ان يحاكيه على ما هو

وزيد ايضا من اناه وبابه والواو في اولاء

لما فرغ من الكلام على انواع الالف الزائدة التي تلزمها الدارة
 شرع هنا في الكلام على زيادة الياء وزيادة الواو فاما زيادة
 الياء فنوعان هما التي تكثر في انواع نوعان تلزمها الدارة
 ونوع لا تلزمه الدارة واما زيادة الواو فهي عند نوع واحد
 فاما انواع الياء فاولها ما زيدت بعد همزة مكسورة نحو
 من انا و ثانيا ما زيدت بعد ياء ساكنة وهو يا يدي
 وهذا من محل الدارة عند الناظم وثالثها ما قبل ياء مشددة
 نحو يا يسكن وهذا الدارة فيه فاما الاول وهو ما بعد همزة
 مكسورة فاليه اشار بقوله من انا وبابه وهو عند النقاط
 ينقسم الى قسمين ليس قبل الهمزة فيه الالف تلقا
 من المتفق ومنه لقاي في الروم عند الفاري فاما القسم

انواع الالف الزائدة
 التي تحتاج الى الدارة

عدد ه في الزوائد تسامح لانه صورة للمهمة عندهم وحمل بعضهم
 علي ان الناظم جعل الدارة عليه لقوله فدارة تلزم ذا المزيد
 والتعب منه بقوله مزمع لو ندم يتقدم له ذكر في الانواع
 التي ذكرها الناظم منها وماي التي تعود عليها بالناظم
 انما قصد منها الاحتراز منه ومن ساير الانواع التي ذكرها منها
 وانما يحسن عدده من الزوائد عند من يراضطه بياحم بعد
 لام الف كما عند اللبيب وقد تقدم انكاره اذ يودي ذلك الي الحذف
 والزيادة بلا موجب وما ابن حيث وقع فلا يشك احد في ان
 الفه ماكرة وصل فاللازم في جميع ماكرات الوصل يلزم فيها و
 وقد تقدم حكم ماكرات الوصل في باب الصلاة ولكن الضم
 نصوا علي ان الف ابن تحذف اذا وقع فتباين علمي فلما لم يبي
 الرسام علي هذا المذهب ورسومها علي الاصل في كل موضع
 فيه الامة عليها ولم يذكر احد منهم فيها الدارة بخصوصيتها
 اذ افرق بينهما وبين ساير ماكرات الوصل والعجب من قول
 بعضهم ان القياس وقول الناظم يقتضي ان تجعل فيه الدارة
 زائدة علي الجرة والابتداء والمصنف انما اراد الاحتراز منه وهي
 امثاله علي ما قررنا فليقتضيه واما يكونا ونسفا
 فلا يشك احد ان الفهما بدل من نون التوكيد خفيفة واما
 اذا قيل انه منون فهو كسائر المنونات والجمهور علي ان نونه
 اصلية لكن ثبت الفاعل في نسفا ويكونا جملا علي المنون
 مراعاة للوقف لا بدال اجمع الفاعل في الوقف واكثر الفاعل يكتبون
 هذه المواضع بالنون في قايضا وبين التنوين فلذلك نه الامة
 عليها اذ خالف الرسام فيها الفاعل ولم يذكر احد منهم فيها الدارة اذ

مخالفة الرسام
 للتنوين في
 ابن

مخالفة الرسام
 في التنوين
 في نسفا
 في التنوين
 في قايضا
 بين التنوين
 فلذلك نه الامة
 عليها اذ خالف
 الرسام فيها
 الفاعل ولم
 يذكر احد
 منهم فيها
 الدارة اذ

حكموا فيها بحكم التنوين وحمل بعضهم ايضا علي الثاني ظم جعل الدارة
 فيها وقد ظم في ذلك بل الناظم محترز منه وقيل امثاله كما قلنا
 واما لكان فلم يذكر احد من القدماء فيه الدارة جملة ولا تخصصا تفصيلا
 تفصيلا هنيئا وقد قري في السبع باثبات الفه وصلا ووقف
 واما انما هو في المعنى مثله عند الجمهور والالف فيه اصلية
 عند جماعة من النحاة فلا يتوهم احد علي مذهبهم جعل الدارة
 فقيه وعند جماعة اخري الفه زائدة للوقف ومعنى ذلك انها
 ليست باصلية والا فربى من نفس الكلمة وقد قال بدت
 جماعة في ذلك التي هي اسم اشارة وقاله جميعهم في ما التي هي
 ضمير المونوت وليس مراد منهم انها ليست من الكلمة كما كان
 ذلك في الانواع المتقدمة في كلام الناظم ولذلك كان الفه
 انا ثابتا وصلا ووقفا في لفظة تنميم وكذلك يقره نافع
 مع الامز غير المكسور بانقاف ومع المكسور في بعض طرق
 قالون عنه فلا يتوهم عاقل جعل الدارة فيه حينئذ وان كان
 بعضهم جوزوه وقال يجمع بين المد والدارة وهو وهم منه ولما
 حيث لا ممن فحكمه كذلك عند الناظم لشبوهه في الوقف
 وكلام القدماء يقتضي ذلك ان لم يذكره احد بانقارده بما فعلوا
 في غيره حتى يتفر منون لكل نوع باليقين ووقع في بعض
 المواضع من كلام الداني ما يوهم ذلك ان ذكر انواعا من المزيد
 وفيها انا واذ لان الدارة تلزم تلك الزوائد فتوهم اكثر المتأخرين
 ان الكلام شامل لجميع الافراد المذكورة مدناك والناظم وغيره
 من المحققين حملوا ذلك علي اكثر ما هناك ولا يدخل فيه انا وشبهه
 وقوا ذلك بانه يلزم علي جعل الدارة علي ما ثبتت في الوقف

يجمع لا يجمع
 والمد
 والدارة

بهر ما القام كذلك بايسر الله وعلي جعل الالف واليا معا صورتي
 حكمه كما تقدم في باييد و نادوا فيه وجهها وهو انه كتب بيابين
 علي مراد الامالة قالوا و ضبطه علي هذا الوجه بان تجعل الهمزة
 علي الالف وتشد اليا الاولي وتلحق الالف علي اليا الثانية و ظاهره
 ان ينقط كذا حتى عند من لا يقره بالاماله وكذا همزة المتأخرون
 ويكون حينئذ كتاب علي والي ولا يبعد ان يقال ان هذا
 الوجه انما يكون عند من يقره بالاماله والله اعلم و يشدد
 فعل امر والثاني مفعول به وهو في الاصول تحت الحروف
 اي اليا الثاني وذكره لان الحروف يجوز تذكيرها وتانيثها
 وهو بايكم حال من الثاني و عرف فعل امر و اول مفعول به واللام
 متعلقة بفرو ما مصدرية وقد للتحقيق وان كان قليلا
 فيها مع المضارع كما هي في قوله تعالى قد يعلم والتقدير
 وعرا ولا للتحقيق الادغام ويدغم مشددا والي الناظم
 بما قبل حرف الروي في المصراع الاول مضموما وفي الثاني
 مفتوحا و ذلك فبفتح عند جمهور الفروضيين ويسمى بسناد
 التوجيه ولو عبر بالماضي في موضع المصراع لكان احسن
 لحي التحقيق حينئذ في محله ويسمى من السناد لان الاختلاف
 بين الضمة والكرة في هذا عندهم ليس بسناد تبيينه لان
 الاولي لم يتعرض الناظم بجعل الدارة الدارة علي حرف
 المحقق وخالف في ذلك اختيار الداني لانه قال نقاط المدينة
 والاندلس يجعلون الدارة علي المحقق الذي يحاق تشديده
 دلالة علي انه خال من الشدسوا كان مما اتفق علي تخفيفه
 نحو القالين والعاذون وصدق المرسلون وقطعنا دابر

انظر في نسخة
 المدينة والاندلس
 في الحرف المحقق الذي
 تحق تشديده

لقوم



القوم وثلاثي وفيها واختلف في تشديده اذ قرأته بالتخفيف
 نحو ما كذب الفواد فقد ر عليه و جمع ما لا قال وكان بعض
 شيوخنا لا يجعل علي المحقق دارة ويرى تشديده من الشدة كافي
 قال و لمومذهب حتى غير ابي بقول اهل قرطبة اقول لكن
 ابودا و بدهران ذكر مثل ما ذكره الداني قال والي هذا الوجه
 الاخير اميل لخفته فلعل الناظم علي اختياره في دا و اعتمد وعلي
 هذا الوجه جرى عمل المتأخرين طلبا للاختصار الثاني جرت عادة
 كثير من المتأخرين بالتنبيه في هذا الباب علي حكم اليا المتطرفة
 مثل هي مفرقة الي قدام وهو المعبر عنه بالوقص و ترد
 الي خلق وهو المعبر عنه بالقصص والاسباب ما فيه من
 زيادة الياطر فاضو بنا واعلم ان الداني لا نص له في ذلك
 واما ابودا و دقال في قوله تعالى فاذا ذكر وني اذكر كما ان هـ
 يا وه في بعض المصاحف و قض و في بعضها عقص واستحب
 ملو من قراها بالفتح الوقص و من قراها بالهمزة العقص
 واما التخيبي فقال ان قلبت او فتحت او فتح ما قبلها
 فوقص وان انكرت او صحت نكر ما قبلها ما قبلها فعقص
 وعن اهل العراق الوقص في المكسور ما قبل نحو الذي والهد
 والعقص في المنقلب واما اللبيب فقال ان المنقلبة والمنحرفة
 مطلقا وقص والمصورة والسائلة مطلقا عقص واما
 البنسني فوقف فكل ما ظهر فعقصا ثم ما انقلبت فوقصا
 فقولها ظهرت معنا لفظها فالجاص ان اليا ثمانية اقسام
 مفتوحة ومضمومة ومكسورة وسائلة حية وسائلة
 ميتة ومنقلبة ومصورة و زائدة فالمتفوحة وقص علي اختيار

من صاحب كتاب
 في كذا في المطبعة
 والعقص والعقص

اليه داود وتصريح القبيبي وعموم كلام اللبيب وعقوص على عموم
 كلام البلنسي فيه فيترجم الوقص لكثرة قابله والمضمومة وقص
 على عموم كلام اللبيب وعقوص على عموم كلام البلنسي فيكون
 الامران فيما على حد السوي والمكسورة عقوص على صريح
 كلام القبيبي وعموم كلام البلنسي ووقف على عموم كلام اللبيب
 فيترجم الفقص لكثرة قابله والساكنة الحية وقص على صريح
 كلام القبيبي وعقوص على صريح كلام اللبيب وعموم كلام البلنسي
 فيترجم الفقص لكثرة قابله والساكنة الميتة عقوص عند اللبيب
 والتجبي واختيار اليه داود ووقف عند امس العراق فيترجم
 الفقص لكثرة قابله والمنقلبة وقص عند اللبيب والبلنسي
 والتجبي وعند امس العراق عقوص فيترجم الوقص لكثرة قابله
 والمضمومة عقوص على صريح كلام اللبيب وهو متعني اذا
 كلام فيها الفيره وقد تظهن انهما في مضمون هذا الكلام
 يتبين في بيان معناه للمبتدي وهما

• الوقص في ذي فتح او قلب كثر في ذات كسر والسكونين نزل
 • ذوالضم بالتساوي وما صور مع ما يزيد فيهما الفقص ترفع
• القول فيما جاء في الامم الالف الحكم في الهزمة منه مختلف
فقيل هزمة وتانية وقيل اوله ومما اول موالمقول
 اراد محمد الله ان يتكلم معنا على احكام اللام الف فقوله فيما جامو
 على حذف مضاف اي في بيان وما واقعة على احكام فكانه
 يقول القول في بيان الاحكام التي جاز في اللام الف وذلك في
 هذا الباب اربعة احكام احدهما حكم الهزمة التي صورت بالالف
 المعانقة للام والثاني حكم المدان كانت الالف المعانقة حرف مد

احكام اللام الف
 احكام الالف
 الالف المعانقة
 الالف المعانقة

والثالث حكم الهزمة المتأخرة عن الالف المعانقة والرابع حكم الهزمة
 المتقدمة على الالف المعانقة والكلام على كل واحد منهما ما يكون
 عند الناظم عليه والحكم ان الاخير ان كانا من احكام الهزمة
 فعدهما من احكام اللام الف سابع لملا صفة تلك الهزمة للام
 الف اذا ما مضافة تكون بادني ملاسنة ولم يتعرض للحكم بحركة
 اللام لانه راي ان بيان الالف يوضح منه بيان محل الحركة وانشاء
 بقوله الحكم في الهزمة منه يختلف الى الحكم الاول وهو ما اذا
 كانت الالف المعانقة صورة للهزمة فقال ان الحكم اختلف في
 الطرفين منه صورة الهزمة فقوله في الهزمة هو على حذف
 مضاف اي في ذي الهزمة ومعنى الحكم يختلفان قوما حكما
 بانه الاول وثوم حكما بانه الثاني فالحكم باعتبار يفرق
 القابل مختلف والي ذلك اشار بقوله فقيل تانية وقيل
 الاول ومراده ما ذكره الداني وغيره من ان الخليل بن احمد وعبد
 ابن سعد الاخفش الوسطا اختلفا في اي الطرفين هو الالف
 فقال الخليل هو الاول وقال الاخفش هو الثاني وانشاء بقوله
 ومما اول موالمقول ان المختار هو مذهب الخليل لما سبقوله
 من النجاة بعد هذا ومثالك ونستوفي الاحكام لكل قول
 والقول خبر مبتدأ محذوف وفيما متعلق به وما موصولة
 صلتهما جاز في اللام الف متعلق بجاء ودخل اليه على لام الف لانه
 راه لفظا واحدا بالتركيب ليس على سبيل الاضافة والحكم مبتدأ
 خبره محذوف وفي الهزمة يحتمل التعلق بالحكم او المختلف او يكون
 حال من ضمير مختلف ومثاله من ذي المقدر اضافة للهزمة
 ومثاله عائذ على اللام الف وقوله فقيل موقوف على مختلفا لانه اسم

احكام اللام الف
 احكام الالف
 الالف المعانقة

قال الخليل
 صوابه
 الالف المعانقة
 الالف المعانقة

يشبه الفعل وجواب سوال مقدر اي لمن سئل عن ليفية
اخلاق فقيل كذا وقيل كذا وتانيه نايب لان القول لا يعمل في
مثل هذه المفردات وهكذا الامر في قوله وقيل الاول وما
اول مبتدا ومواما ضمير فصل لا محل له من الاعراب ويكون
المعول خبر عن ممتز اول وامامو مبتداتان والمعول
خبره واجملة خبر عن المبتدأ الاول قال رحمه الله

ومن ان كان ما بعد . لاجل ما من كاي من بعد

اشار لنا الى الحكم الثاني وهو محل المد من اللام الف فقال
ان صدر الاول هو المختار لان الضمير في قوله ومد عايد
على الاول ومد مبتدا وخبره محذوف دل عليه ما قبله
والتقدير ومد الاول هو المعول عليه واستغنى ببيان
المختار عن ذكر اختلاف الاستزامة اياه واشار بقوله ان كان
ما بعد نحو المحل الذي يطلب فيه وضع المد وهو حيث
يكون بعد الالف المعانيق فممنز وكانه يشتر بذكر الي انه
لا يلتفت الا لمن يقول باشباع المد مع تقدم الهمز على
حرف المد وما يحتمل ان تكون زائدة وان تكون نكرة موصوفة
واقعة على حرف وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم
عليه اي ان كان ما بعد لتاخر الهمز فالمعول صدر الاول
والاجل يتعلق بيمد ومن بعد صفة الهمز واذا وقع المحرور
او الطرف صفة او صلة او خبرا وحالا يتعلق بمحذوف
واجب الحذف والناظم هنا صرح بما يتعلق به المحرور
وملوا في ذلك مخالف لما عند النحاة غير ان منهم من ذكر انه
صرح به في بعض المواضع على قلة وانشد عليه .

بشرط ان لا يفتقر الى
الالف المضافة
بشرط ان لا يفتقر الى
الالف المضافة
بشرط ان لا يفتقر الى
الالف المضافة

لكت الفران مولك عزوان . يهس فانت لدا مجموعة الهمون
وزعم قوم ان منه قوله لقالي فلما راه مستقر اعند وتاوله
اخرون قال رحمه الله تعالى .

اذا صلح حرفان نحو يا وما . مقلض خطأ كما قدر سماه .

التي لهذا الكلام تعليلا للاختياره من ان ممن الاول من اللام الف
ومد هو المعول عليه واشار بذلك الي ما ذكره الداني وغيره
من الاحتجاج لصحة مذهب الخليل قال الداني عامة اهل
النقط متقدمهم ومناخرهم على اختيار مذهب الخليل
واجتوا بان هذا اللفظ كان في الاصل لاما هم مطوطة
بعد ما الف مكذبا كما هو الشأن في نحو يا وما صما
مدوعلى حرفين كما اشار اليه الناظم فاستقبحت العرب
ذلك في اللام الف استوا طرفيه ومشابهته لخط الهمزة
تغير واصوره وحسنه بان ظفروا الحرفين فاما الواو الواو واحد
منهما فادخلوه في الاخر واخرجوه حتى لم يبق الا شئ يسير
منه بقيت الدارة اسفله فرجع بسبب ذلك الاول ثابتا
والثاني اول كما هو الشأن في كل مظفران يصير عيניהما
ويساره عينا قال ولذلك كان كل من اتقن الكتابة يبتدي
في رسم اللام الف باليسر ويرى ان الابداء بالايمن جهل
اذ هو من ابتد بالالف قبل الميم في نحو ما قال وما ذهب
اليه الا خفش من ان الطرف الثاني هو الالف راعيا للفظ
غير متحاج اذ ينقض عليه بما اذا كانت الهمزة مكسورة
فانه ان جعل الهمزة في اجانب اليسر من الدارة وقيل له اسفل
الالف على مذهبك وان جعلها في اجانب اليمين قبل له قد

فقد ورد في الخليل

جم

لما فرغ من الدعاء لنفسه همتا وتصريا شرعا في الدعاء
 لغيره لان في جملة اداب الدعاء ان يبدأ الدعاء بنفسه ثم
 يذكر غيره كما في دعاء نوح وابراهيم عليهما السلام وقدم
 والديه علي غيرهما العظيم حقهما اذا وصي الله بهما في
 غيرته وقرن حقهما بحقه ثم دعا لمعلمه الذي انقذه من
 ظلمات الجهل فصارت بديت كانه اخذها من القدم التي
 الوجود فاشبه بديت والديه ثم عطف عليه من
 اقراه يعني من صحح عليه ما تعلمه ووجود عليه ما قرأه
 اذ هو المكمل لما سبق فاستوجب الدعاء منه لذيت
 واغفر عطف علي ما قبله وبه تتعلق اللام وما مفعول
 اغفر وماي موصولة صلتهما فعلا والعايد بحروف
 ومن حال من ما او من العايد ورحمك مصدر بدل
 من فعله اي ارحمهما يارب العلاء والعلافت محذوف
 لتقديره السموات و ارحم معطوف علي ما قبله
 وبه تتعلق الياء وهي سببية ومنك صفة لفصل
 ومن مفعول ارحم وهي موصولة صلتهما علمنا وكتابتك
 مفعول ثان لعلم والفرز تفت له واقرانا عطف علي علمنا قال
بجاء سيد الوري المومل محمد ذي الشرف الموشل
صلي الله علينا عداة ما نحن شوقا الى انفع عليه اليه
 هذا هذا الكلام يحتمل ان يكون وسلية لما قبله وهو
 قوله واغفر لوالدي ثم تتعلق بالبا حينئذ باغفر
 ويحتمل ان يكون وسيلة يجمع مادعا به من قوله وانفع
 به اللهم الي اخر دعائه وهو الاظهر فيتعلق حينئذ بانفع

والجاء

والجاء المترلة الرفيعة وسيد الوري مومولا نا محمد بن عبد
 الله بن عبدالمطلب رسول الله الى اخر الخلق كافة قال
 صلي الله عليه وسلم انا اكرم الخلق علي الله وقال انا
 سيد البشر وقال انا سيد ولد آدم وقال ان الله خلق
 الخلق فاختر منهم بني ادم واختر من بني ادم العرب
 واختر من العرب بني كنانة واختر من بني كنانة قريشا
 واختر من قريش بني هاشم واختر من بني هاشم
 ما شتم فلمزل خيارا من خيار النمل من الاصلاب
 الريمة التي الارحام الطاهرة حتى خرجت بين ابوي
 ولم يجتمع لي ابوان قط علي سفاخ صلي الله عليه
 وسلم عدد الرمل والحصى صلاة تتفعلنا يوم لقاءه
 والمومل الذي تقف عليه الامال فلا يتعلق الرجاء
 باحد سواه وذبت حين يبعثه الله المقام المحمود
 حين يقول كل نبي من قبل وميتك مقرب نفسي فياتي
 الخلق كلهم من لدن ادم الي قيام الساعة اليه صلي
 الله عليه وسلم فيقولون يا محمد ما تري ما نحن
 فيه اشفق لنا الي ربك فيقول انا لها ويشفع عن
 الشافعة الكبرى في الخلق كلهم صلي الله عليه وسلم
 ووصفها بالشرف الموشل ومضاه المومل لما مناه
 من انه لم يزل خيارا من خيار ثم ختم دعاه بالصلاة عليه
 صلي الله عليه وسلم لما في الحديث ان الدعاء لا يزل موقوفا
 بين السما والارض حتى يعقبه يعقب بالصلاة علي
 النبي صلي الله عليه وسلم فاذا عقب بهما ارتفع وكان